المنظمة الدولية للهجرة

IOM
Mrs Enas El Fergany
UNHCR

Mrs Enas El Fergany

Mrs Enas El Fergany
Government of Peru

Government of INDONESIA
Government of Peru

٧٩	بعثة المنظمة الدولية للهجرة في مصر	السيدة هبة عبد اللطيف	منسقة البرنامج الوطني	habdellatif@iom.int
٨٠	بعثة المنظمة الدولية للهجرة في مصر	السيد أحمد عبد المعز		amosleh@iom.int

٤٩	أمانة مبادرة المهاجرين في الدول التي تمرّ بأزمات	السيّدة ميكيلي سُلومون كلاين	مُديرة المبادرة الخاصّة بالمُهاجرين في البلدان التي تمرّ بأزمات، المقرّ الرّئيسي للمنظّمة الدوليّة للهجرة بجنيف	mkleinsolomon@iom.int
٥٠	مكتب ممثّل الأمم المتّحدة الخاصّ بالهجرة والتنمية	السيّدة باميلا ديلارجي،	كبيرة مُستشاري ممثّل الأمم المتّحدة الخاصّ بالهجرة	delargy@unfpa.org
٥١	مكتب المفوّض السّامي لحقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، المكتب الإقليميّ للشّرق الأوسط	السيّد رينو ديتول	نائب الممثّل الإقليميّ، مكتب المفوّض السّامي لحقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، المكتب الإقليميّ للشّرق الأوسط	rdetalle@ohchr.org
٥٢	مكتب المفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاّجئين	السيّدة سُمبُل رسفي	رئيس وحدة الهجرة واللّجوء، في قسم الحماية الدّوليّة بالمقرّ الدّائم للمفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاّجئين	rizvi@unhcr.org
٥٣	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا	السيد سمير الهواري	نائب رئيس المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
٥٤	مكتب صندوق الأمم المتحدة للطفولة في القاهرة	السيد لوران شابوا	المستشار الإقليمي، حماية الأطفال	lchapuis@unicef.org
٥٥	لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا	السيّدة كريمة القري	رئيسة قسم السكان والتّنمية الاجتماعيّة، شعبة التنمية الاجتماعية، لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا	elkorri@un.org
٥٦	مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا	السيدة اسباسيا بلاكانتوناكي	خبيرة في مكافحة الجريمة (الاتجار بالبشر)	aspasia.plakantonaki@unodc.org
٥٧	صندوق الأمم المتحدة للسكان	السيد لؤي شبانة	المستشار الإقليمي، البيانات السكانية /السياسة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، المكتب الإقليمي للدول العربية، القاهرة مصر	shabaneh@unfpa.org
٥٨	مركز دراسات الهجرة واللاجئين بالجامعة الأمريكية في القاهرة	السيد ابراهيم عوض	مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين بالجامعة الأميركية في القاهرة	iawad@aucegypt.edu
٥٩	جامعة الدول العربية	السيد بدر الدين علالي	الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية	
٦٠	جامعة الدول العربية	السيّدة إيناس الفرجاني	مدير إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	aemigrant.dept@las.int
٦١	جامعة الدول العربية	السيدة لبنى عاصم	إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة	aemigrant.dept@las.int
٦٢	جامعة الدول العربية	السيدة أمينة الشيباني	إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة	aemigrant.dept@las.int
٦٣	جامعة الدول العربية	السيدة كوثر بيرامداني	إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة	aemigrant.dept@las.int
٦٤	جامعة الدول العربية	السيدة شعاع الدسوقي	إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة	pop@poplas.org
٦٥	جامعة الدول العربية	السيدة شيماء عبد المنعم	إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة	admin@poplas.org
٦٦	جامعة الدول العربية	السيدة سمر رشدي	إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة	msn.com@٨٨-Samar
٦٧	المنظمة الدولية للهجرة، المقر الرئيسي	السيد وِليَم لَسي سوينغ	المُدير العامّ	
٦٨	المنظمة الدولية للهجرة، المقر الرئيسي	السيد حسام عبد المنعم	المستشار الرئيسي الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا	habdelmoneim@iom.int
٦٩	المنظمة الدولية للهجرة، المقر الرئيسي	السيدة ميرا السطي	رئيس قسم الشراكات الدولية	msethi@iom.int
٧٠	المنظمة الدولية للهجرة، المقر الرئيسي	السيدة كريستينا غالستيان	موظف سياسة الهجرة، قسم الشراكات الدولية	kgalstyan@iom.int
٧١	المنظمة الدولية للهجرة، المقر الرئيسي	السيدة ميلان طائي	الموظف المساعد في سياسات الهجرة، قسم الشراكات الدولية	mthai@iom.int
٧٢	مكتب المنظمة الدولية للهجرة للشرق الأوسط وشمالي افريقيا	السيدة كارميلا غودو	المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمالي افريقيا	cgodeau@iom.int
٧٣	بعثة المنظمة الدولية للهجرة في مصر	السيد عمرو طه	رئيس مكتب بعثة المنظمة الدولية للهجرة في مصر	ataha@iom.int
٧٤	مكتب المنظمة الدولية للهجرة للشرق الأوسط وشمالي افريقيا	السيدة كارولين بوب	موظف السياسة الإقليمية والإتصال	kpopp@iom.int
٧٥	مكتب المنظمة الدولية للهجرة للشرق الأوسط وشمالي افريقيا	السيدة سارة كراغز	اختصاصية بالمواضيع الإقليمية	scraggs@iom.int
٧٦	مكتب المنظمة الدولية للهجرة للشرق الأوسط وشمالي افريقيا	السيدة جينيفر سباركس	موظفة متخصصة بالمعلومات عامة وتقديم التقارير	jsparks@iom.int
٧٧	مكتب المنظمة الدولية للهجرة للشرق الأوسط وشمالي افريقيا	السيدة لارا يونان	منسقة المشروع	lyounan@iom.int
٧٨	مكتب المنظمة الدولية للهجرة للشرق الأوسط وشمالي افريقيا	السيدة ميرفت الشافعي	مساعدة إدارية أولى	melshafiey@iom.int

٢٨	أمانة العملية التشاورية الإقليمية مشاورات حوار أبوظبي الوزارية حول العمالة في الخارج والعمالة التعاقدية (عملية أبو ظبي)	السيدة رشا عاصم صالح	خبير العلاقات الدولية، مكتب العمل في دبي، وزارة العمل- الإمارات العربية المتحدة	ra.saleh@mol.gov.ae
٢٩	أمانة العملية التشاورية الإقليمية مشاورات حوار أبوظبي الوزارية حول العمالة في الخارج والعمالة التعاقدية (عملية أبو ظبي)	السيدة ندى الحمادي	مساعدة إدارية، مكتب العلاقات الدولية، وزارة العمل - الإمارات العربية المتحدة	na.alhammadi@mol.gov.ae
٣٠	العملية التشاورية الإقليمية المؤتمر الإقليمي حول الهجرة (عملية بوينلا)	السيّد خوان غابرييل مورالِس مورالِس	السّكرتير الأوّل، نائب المدير العام للشّؤون الأمنيّة والقارّيّة، المديريّة العامّة للآليّات والمنظّمات الإقليميّة، وزارة الشّؤون الخارجيّة في المكسيك	jmorales@sre.gob.mx
٣١	أمانة العملية التشاورية الإقليمية المؤتمر الإقليمي حول الهجرة (عملية بوينلا)	السيّدة نيتسا سيغي ألبينو	رئيس أمانة العملية التشاورية الإقليمية المؤتمر الإقليميّ حول الهجرة؛ (عمليّة بوينلا)	nsegui@iom.int
٣٢	العملية التشاورية الإقليمية مؤتمر أميركا الجنوبيّة بشأن الهجرة	السيّد بيدرو إرنانديز	معاون شؤون الهجرة الدّوليّة، إدارة السّياسات القنصليّة، وزارة الشّؤون الخارجيّة التشيليّة	phernandez@minrel.gov.cl
٣٣	أمانة العملية التشاورية الإقليمية مؤتمر أميركا الجنوبيّة بشأن الهجرة	السيد دييغو بيلتراند	المدير الإقليمي لأميركا الجنوبية، المنظمة الدولية للهجرة	dbeltrand@iom.int
٣٤	عملية الخرطوم (مبادرة القرن الإفريقي- الاتحاد الأوروبي حول مسارات الهجرة)	السيدة مروة سيد علي	السكرتير الثاني، وزارة الشؤون الخارجية المصرية	Marwa_sayed16@hotmail.com
٣٥	العملية التشاورية الإقليمية في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	السيد أرجون ب. ثابا	الأمين العام، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	

المشاركون من غير العمليات التشاورية الإقليمية

الرقم	العمليات التشاورية الإقليمية	الإسم	الوظيفة	البريد الإلكتروني
٣٦	بعثة الإتحاد الأوروبي إلى جمهورية مصر العربية	السيد رينولد برندر	نائب رئيس بعثة الإتحاد الأوروبي إلى جمهورية مصر العربية	
٣٧	جامعة جورج تاون - كلية الشؤون الدولية في قطر	السيّدة زهراء بابار	المدير المُساعد للأبحاث في مركز الدّراسات الإقليميّة والدوليّة	georgetown.edu@zb٣٦
٣٨	رئاسة المنتدى العالميّ حول بالهجرة والتّنمية	السيّدة نهيدة صبحان	الشّؤون السّياسيّة، البعثة الدّائمة لبنغلاديش في جينيف	nahidasobhan@yahoo.com
٣٩	رئاسة المنتدى العالميّ حول بالهجرة والتّنمية	السيدة رحنومة سلام خان	مساعد أول رئيسي وزارة رعاية المغتربين والعمل في الخارج، حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية	Rahnuma.khan@gmail.com
٤٠	رئاسة المنتدى العالميّ حول بالهجرة والتّنمية	السيدة إيفا أوكيرمان بُرييه	رئيس أمانة السّويد لرئاسة المنتدى العالميّ حول الهجرة والتّنمية برئاسة المنتدى العالمي للهجرة ، مكاتب حكومة السويد	eva.akerman-borje@gov.se
٤١	وحدة دعم رئاسة المنتدى العالميّ حول بالهجرة والتّنمية	السيدة استريلا لايوم	رئيسة وحدة الدعم	estrellalajom@gfmd.org
٤٢	جمهورية مصر العربية	السيدة نائلة جبر	رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية	nccpim@gmail.com
٤٣	إيطاليا	السيّد ساندرو جالّينيلّي	عقيد في خفر السّواحل الإيطالية، إدارة الأمن البحري للبحر الأبيض المتوسط	sandro.gallinelli@mit.gov.it
٤٤	البيرو	السيّد كارلوس مانول بايّيخو مارتيلّ	مدير مديرية الحماية الوطنية وتقديم المساعدة إلى الجاليات البيروفية في الخارج، المديرية العامة للجاليات البيروفية في الخارج والشؤون القنصلية، وزارة العلاقات الخارجيّة، في البيرو	cvallejo@rree.gob.pe
٤٥	منظمة العمل الدولية	السيّدة ميشيل ليتون	رئيسة فرع هجرة العمل، قسم ظروف العمل والمساواة، بمنظّمة العمل الدوليّة	leighton@ilo.org
٤٦	منظمة العمل الدولية	السيد فرانسيسكو كاريلا	رئيس المستشارين الفنيين بمنظمة العمل الدولية، فريق العمل اللائق لشمال أفريقيا	carella@ilo.org
٤٧	معهد ميركوسور للسّياسة العامّة لحقوق الإنسان	السيّد باولو أبريو بيريز	الأمين العامّ لمعهد ميركوسور للسّياسة العامّة لحقوق الإنسان	pauloabrao@globo.com
٤٨	مبادرة المهاجرين في الدول التي تمرّ بأزمات	السيّدة جيسيكا واردن يوتاكن،	مسؤولة البرامج الأولى، في مكتب السّكان واللّاجئين والهجرة بوزارة الخارجيّة الأميركيّة	YutacomJW@state.gov

٥	عملية التشاور الإقليمية العربية	السيدة إيمان زكريّا	رئيس قطاع شؤون الهجرة بوزارة الهجرة وشئون المصريين في الخارج، جمهوريّة مصر العربيّة	imanzakaria24@gmail.com
٦	أمانة عملية التشاور الإقليمية العربية	السيد حسن حجازي	مستشار، وزارة الخارجية والمغتربين في لبنان	zehassan@gmail.com
٧	العملية التشاورية الإقليمية عملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص والجريمة العابرة للحدود	السيد جيفري شو	مساعد وزير بفرقة العمل المعنية بتهريب البشر، شعبة السياسات متعددة الأطراف، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية	geoffrey.shaw@dfat.gov.au
٨	العملية التشاورية الإقليمية عملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص والجريمة العابرة للحدود	السيد حسن كليب	المدير العام للشؤون المتعددة الأطراف وزارة الشؤون الخارجية، إندونيسيا	djmulitlateral@gmail.com
٩	العملية التشاورية الإقليمية عملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص والجريمة العابرة للحدود	السيدة أ. غوستي أغونغ أيو راتي استاري	وزارة الشؤون الخارجية في اندونيسيا	
١٠	العملية التشاورية الإقليمية عملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص والجريمة العابرة للحدود	السيدة أردينا ديسنيتا تيناور	وزارة الشؤون الخارجية في اندونيسيا	ardina.tinaor@kemlu.go.id
١١	أمانة العملية التشاورية الإقليمية عملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص والجريمة العابرة للحدود	السيدة ليزا كراوفورد	مساعد المدير (أوستراليا)، مكتب الدعم الإقليمي	lisa.crawford@rso.baliprocess.net
١٢	أمانة العملية التشاورية الإقليمية عملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص والجريمة العابرة للحدود	السيد لانس بونو	مسؤول تطوير البرنامج والإستراتيجية الرئيسي، بعثة المنظمة الدولية للهجرة في أستراليا	lbonneau@iom.int
١٣	العملية التشاورية الإقليمية عملية بودابست ورئاسة المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية	السيدة جلشن إيردم	رئيس قسم للهجرة واللجوء والفيزا، وزارة الشّؤون الخارجيّة التركيّة	gulcin.erdem@mfa.gov.tr
١٤	العملية التشاورية الإقليمية أمانة عملية بودابست	السيّدة سيديف ديرينغ	المستشارة الإقليميّة الأولى - طريق الحرير	Sedef.dearing@icmpd.org
١٥	العملية التشاورية الإقليميّة للسّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا	السيد برايان شيغاوا	مدير الشؤون القانونية والمؤسسية، أمانة السوق المشتركة لشرق وغرب أفريقيا	bchigawa@comesa.int
١٦	العملية التشاورية الإقليميّة للسّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا	السيّد حسين غيدي عبسيه	خبير في شؤون العمل والهجرة وحريّة التنقّل في السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا	GHoussein@comesa.int
١٧	أمانة العملية التشاورية الإقليميّة للسّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا	السيدة كودزاناي نياغويتا	المسؤولة القانونية، أمانة العملية التشاورية الإقليميّة للسّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا	knyagweta@comesa.int
١٨	الحوار الأوروبي الإفريقي حول الهجرة والتنمية (عمليّة الرّباط)	السيدة لوردس ميليندز غارسيا	ممثلة سفارة إسبانيا في مصر	lourdes.melendez@maec.es
١٩	الحوار الأوروبي الإفريقي حول الهجرة والتنمية (عمليّة الرّباط)	السيدة ماريا فينيغاس غراو	ممثلة سفارة إسبانيا في مصر	Maria.venegas@maec.es
٢٠	أمانة العملية التشاورية الإقليمية الهيئة الحكوميّة للتّنمية لدول شرق إفريقيا (إيغاد)	السيّدة كارولين نجوكي	منسّقة الهجرة في أمانة الهيئة الحكوميّة للتّنمية لدول شرق إفريقيا	caroline.njuki@igad.int
٢١	العملية التشاورية الإقليمية المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين	السيّدة كيت أومالي	مُستشار الوزير(الهجرة)، في بعثة أستراليا الدّائمة بمكتب الأمم المتحدة في جنيف	kate.omalley@dfat.gov.au
٢٢	العملية التشاورية الإقليمية المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين	السيدة كيلي رايان	منسّق، أمانة المشاورات الحكومية الدولية	k.ryan@igc.ch
٢٣	العملية التشاورية الإقليمية حوار الهجرة الخاص بدول وسط إفريقيا	السيّد رودريغ أبالو	رئيس مكتب المنظمات الدولية، وزارة الداخلية واللامركزية بجمهوريّة الكونغو	aba.rodrigue@yahoo.fr
٢٤	أمانة العملية التشاورية الإقليمية حوار الهجرة الخاص بدول وسط إفريقيا	السيد ليون مادوبو كوناندي	متخصص في الإحصاءات والسكان، منسق	leonmudubu@yahoo.fr
٢٥	العملية التشاورية الإقليمية المشاورات الوزارية للتوظيف في الخارج والعمالة التعاقدية من دول آسيا (عمليّة كولومبو)	السيّد غاناغاما سينا ويذانيج	أمين تعزيز ورعاية العمالة الأجنبيّة بسريلانكا	secretarymfe@gmail.com
٢٦	العملية التشاورية الإقليمية المشاورات الوزارية للتوظيف في الخارج والعمالة التعاقدية من دول آسيا (عمليّة كولومبو)	السيد موديليج يوديثا انشانثا داسانايكي	السكرتير الخاص لوزير التوظيف في الخارج بسريلانكا	muidassanayake@gmail.com
٢٧	أمانة العملية التشاورية الإقليمية المشاورات الوزارية للتوظيف في الخارج والعمالة التعاقدية من دول آسيا (عمليّة كولومبو)	السيّدة رافيناتا آرياسينا	القنصل العام لسريلانكا في سويسرا، والمُمثّل الدّائم لدولة سريلانكا بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف	mission@lankamission.org

الملحق ٣

المنظمة الدولية للهجرة

جامعة الدول العربية

الاجتماع العالميّ الخامس لرؤساء وأمانات

العمليّات التّشاوريّة الإقليميّة بشأن الهجرة

التّحديّات الحاليّة التي تواجه الهجرة: دعم مُتابعة نتائج الحوار

رفيع المُستوى بشأن الهجرة الدوليّة والتنمية للعام 2013 وخطة التّنمية لما بعد عام 2015

22-21 تشرين الأوّل، أكتوبر، 2015

الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة، القاهرة، مصر

لائحة المشاركين

المشاركون من العمليات التشاورية الإقليمية

الرقم	العمليات التشاورية الإقليمية	الإسم	الوظيفة	البريد الإلكتروني
١	عملية ألماتي العملية التشاورية الإقليمية	السيّدة كمبات علياكبرجي،	أخصّائيّة في لجنة العمل والحماية الاجتماعيّة والهجرة، بوزارة الصحّة والتّنمية الاجتماعيّة في حكومة كازاخستان	Aliakbar_k@mail.ru
٢	عملية ألماتي العملية التشاورية الإقليمية	السيّد ديدار تيمنوف	رئيس قسم الأمم المتحدة، وزارة الشؤون الخارجية في حكومة كازاخستان	d.temenov@mfa.kz
٣	عملية ألماتي أمانة العملية التشاورية الإقليمية	السيّدة زفتلانا بكمامبتوفا زاسيمبكوفا	مسؤولة البرامج الأولى، بعثة المنظمة الدولية للهجرة في كازاخستان	bekmambetova@iom.int
٤	عملية التشاور الإقليمية العربية	السيّد هيثم جمعة	مدير عام المغتربين، وزارة الخارجيّة والمغتربين، الجمهورية اللّبنانيّة	H.jooma53@hotmail.com

١١:٣٠ – ١٢:٠٠ **١٢:٠٠ – ١٢:٣٠**	- السيّدة جيسيكا واردن يوتاكن، مسؤولة البرامج الأولى، في مكتب السّكان واللّاجئين والهجرة بوزارة الخارجيّة الأميركيّة - مناقشة عامة
١٢:٣٠ – ١٣:٣٠	*استراحة الغداء*
١٣:٣٠ – ١٥:٠٠	**الجلسة السّادسة: الهجرة القسريّة – التوجّهات المتغيّرة – الاستجابات الجديدة** رئيس الجلسة: السيّدة زهراء بابار، المدير المُساعد للأبحاث في مركز الدّراسات الإقليميّة والدوليّة بجامعة جورج تاون - كلية الشؤون الدولية في قطر
١٣:٣٠ – ١٣:٥٠ ١٣:٥٠ – ١٤:١٠ ١٤:١٠ – ١٥:٠٠	**الهجرة القسريّة: آثار اللّجوء والنّزوح، ووسائل الاستجابة** الدكتورة إيمان زكريّا، رئيس قطاع شؤون الهجرة بوزارة الهجرة وشئون المصريين في الخارج، جمهوريّة مصر العربيّة تغيّر المناخ والتّدهور البيئيّ والهجرة - السيّدة نهيدة صبحان، مسؤولة الشّؤون السّياسيّة، مُستشار في البعثة الدّائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتّحدة والمنظّمات الدوليّة في جينيف - مناقشة عامة
١٥:٠٠ – ١٥:٣٠	استراحة قهوة
١٥:٣٠ – ١٦:٤٠	**الجلسة السّابعة: تعزيز الشّراكات والتّعاون في مجال الهجرة** رئيس الجلسة: السيّد بيدرو إرناندير، معاون شؤون الهجرة الدّوليّة، إدارة السّياسات القنصليّة، وزارة الشّؤون الخارجيّة التشيليّة
١٥:٣٠ – ١٥:٥٠ ١٥:٥٠ – ١٦:١٠ ١٦:١٠ – ١٦:٤٠	تعزيز الثّقة العامّة بمُمارسات وسياسات الهجرة السيّدة كيت أومالي، مُستشار (الهجرة)، في بعثة أستراليا الدّائمة بمكتب الأمم المتحدة في جنيف مُشاركة منظّمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديميّة في العمليّات التشاوريّة الإقليميّة السيّدة نيتسا سيغي ألبينو، منسّقة في أمانة العمليّة التّشاوريّة الإقليميّة الفنيّة للمؤتمر الإقليميّ حول الهجرة؛ (عمليّة بويبلا) مناقشة عامة
١٦:٤٠ – ١٧:٤٠	**الختام الرّسمي للاجتماعات** رئيس الجلسة: السيّدة جيسيكا واردن يوتاكن، مسؤولة البرامج الأولى، في مكتب السّكان واللّاجئين والهجرة بوزارة الخارجيّة الأميركيّة
١٦:٤٠ – ١٧:٢٠ ١٧:٢٠ – ١٧:٤٠	**ملخّص النّقاشات والمضيّ قدمًا** رئيس الجّلسة: السيّدة إيناس الفرجاني، مديرة إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية **الكلمات الختاميّة** سعادة السّفير وِليَم لاسِي سوِينغ، المُدير العام للمُنظّمة الدوليّة للهجرة سعادة السفير بدر الدين علالي، الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

١٧:١٥ – ١٧:٢٠ ١٧:٢٠ – ١٧:٢٥ ١٧:٢٥ – ١٧:٣٠ ١٧:٣٠ – ١٧:٤٥	- السيدة/ جلشن إيردم، رئيس قسم للهجرة واللجوء والفيزا، وزارة الشّؤون الخارجيّة التركيّة لرئاسة المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية للعام ٢٠١٥ - سعادة السفيرة إيفا أوكيرمان بُرييه، رئيس أمانة السّويد لرئاسة المنتدى العالميّ حول الهجرة والتّنمية، برئاسة المنتدى العالمي للهجرة للعام ٢٠١٤ - السيّدة نهيدة صبحان، مسؤولة الشّؤون السّياسيّة، مُستشار في البعثة الدّائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتّحدة والمنظّمات الدوليّة في جينيف، رئاسة المنتدى العالميّ المعني بالهجرة والتّنمية للعام ٢٠١٦ - مناقشة عامة
١٧:٤٥ – ١٨:٠٠	**الاستنتاجات والختام** **ختام اليوم الأوّل** رئيس الجلسة: السيّدة كِلي رايَن، منسّق في أمانة المشاورات بين الحكوميّة بشأن الهجرة واللّجوء واللّاجئين
١٩:٣٠ – ٢١:٠٠	**حفل استقبال وعشاء (تستضيفه جامعة الدّول العربيّة)** المكان: مطعم لو ديك (منظر على النيل مع موسيقى شرقية)، فندق سوفيتيل الجزيرة ٣ شارع مجلس الثورة الزمالك نقطة الانطلاق: فندق انتركونتيننتال سميراميس القاهرة في تمام الساعة ١٩:٣٠

الخميس، 22 تشرين الأوّل، أكتوبر، 2015	
٠٩:٠٠ – ١١:٠٠	**الجلسة الرّابعة: حماية حقوق الإنسان لجميع المُهاجرين: تناول ومعالجة تدفّقات الهجرة المُختلطة والحماية في البحر** رئيس الجلسة: السيّدة سُمبُل رسفي، رئيس وحدة الهجرة واللّجوء، في قسم الحماية الدّوليّة بالمقرّ الدّائم للمفوضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين
٠٩:٠٠ – ٠٩:١٥ ٠٩:١٥ – ١٠:٠٠ ١٠:٠٠ – ١٠:٢٠ ١٠:٢٠ – ١١:٠٠	**حماية حقوق الإنسان لكلّ المُهاجرين** السيّد باولو أبريو بيريز جونيور، الأمين العامّ لمعهد ميركوسور للسّياسة العامّة لحقوق الإنسان **تدفّقات الهجرة المُختلطة – جلسة نقاش عام** • السيّد هيثم جمعة، مدير عام المغتربين، وزارة الخارجيّة والمغتربين، الجمهورية اللّبنانيّة للعمليات التشاورية الإقليمية العربية • السفيرة نائلة جبر، رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، جمهورية مصر العربية • السيّد ديدار تيمنوف رئيس قسم الأمم المتحدة، وزارة الشؤون الخارجية في حكومة كازاخستان عمليّة ألماتي • السيد حسن كليب المدير العام للشؤون المتعددة الأطراف وزارة الشؤون الخارجية، إندونيسيا عملية بالي **الحماية في البحر** السيّد ساندرو جالّينيلّي، عقيد في إدارة الأمن البحري للبحر الأبيض المتوسط، خفر السّواحل الإيطالية **مناقشة عامة**
١١:٠٠ – ١١:٣٠	*استراحة قهوة*
١١:٣٠ – ١٢:٣٠	**الجلسة الخامسة: معالجة محنة المُهاجرين العالقين الذين انقطعت بهم السّبل: المبادرة الخاصّة بالمُهاجرين في البلدان التي تمرّ بأزمات (MICIC)** رئيس الجلسة: السيّدة ميكيلي كلاين سُلومون، مُديرة المبادرة الخاصّة بالمُهاجرين في البلدان التي تمرّ بأزمات، المقرّ الرّئيسي للمنظّمة الدوليّة للهجرة بجنيف

١٢:٠٠ – ١٣:٣٠	*استراحة الغداء*
١٣:٣٠ – ١٥:١٥	**الجلسة الثانية: متابعة نتائج الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية للعام ٢٠١٣ في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠** رئيس الجلسة: السيّدة رافيناتا آرياسينا، المُمثّل الدّائم لدولة سريلانكا بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف
١٣:٣٠ – ١٣:٥٠	**عرض لأهم التطوّرات منذ قيام الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣ وضمّ الهجرة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠** السيّدة باميلا ديلارجي، كبيرة مُستشاري ممثّل الأمم المتّحدة الخاصّ بالهجرة
١٣:٥٠ – ١٤:٠٠	**عرض أهمّ نتائج الدراسة حول دور العمليّات التشاوريّة الإقليميّة في تنفيذ جدول الأعمال العالميّ للهجرة والتّنمية** السيّدة سيديف ديرينغ، المستشارة الإقليميّة الأولى بمشروع شراكات طريق الحرير، أمانة عمليّة بودابست
١٤:٠٠ – ١٥:١٥	**الجلسة الثانية: المجموعات الجانبيّة** **المجموعة الأولى: حماية حقوق الإنسان لكل المهاجرين: القضاء على استغلال المُهاجرين، بما في ذلك مكافحة الإتجار بالبشر ومُعالجة محنة المُهاجرين العالقين الذين انقطعت بهم السّبل** الميسّر: السيّد رينو ديتول نائب الممثّل الإقليميّ، مكتب المفوّض السّامي لحقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، المكتب الإقليميّ للشّرق الأوسط (القاعة الأندلسية؛ التّرجمة الفوريّة للعربيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة والإسبانيّة) **المجموعة الثانية: الحدّ من تكاليف هجرة اليد العاملة** الميسّر: السيّدة ميشيل ليتون، رئيسة فرع هجرة العمل، قسم ظروف العمل والمساواة، بمنظّمة العمل الدوليّة (القاعة السّابعة؛ مجريات الجلسة بالإنكليزيّة فقط) **المجموعة الثالثة: دور العمليّات التّشاوريّة الإقليميّة في إطار مُتابعة وتنفيذ أهداف التّنمية المُستدامة** الميسّر: السيّدة كريمة القري، رئيسة قسم السكان والتّنمية الاجتماعيّة، شعبة التنمية الاجتماعية، لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (القاعة الخامسة؛ مجريات الجلسة بالإنكليزيّة فقط) **المجموعة الرابعة: دور أمانات العمليّات التشاوريّة الإقليميّة فيما يتعلّق بالخطة العالمية الجديدة للهجرة والتنميةّ (اجتماع المائدة المستديرة لأمانات العمليّات التّشاوريّة الإقليميّة)** الميسّر: السيّد دييغو بيلتراند، رئيس مؤتمر أميركا الجنوبيّة للهجرة (القاعة الرّابعة؛ الترجمة الفوريّة للإنكليزيّة والفرنسيّة والإسبانيّة)
١٥:١٥ – ١٥:٣٠	*استراحة القهوة*
١٥:٣٠ – ١٧:١٥	**الجلسة الثانية: تقارير المقرّر وجلسة النقاش العامّ** رئيس الجلسة: السيّدة رافيناتا آرياسينا، المُمثّل الدّائم لدولة سريلانكا بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف
١٧:١٥ – ١٧:٤٥	**الجلسة الثالثة: مستجدات بشأن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية** رئيس الجلسة: السيّدة أستريلّا لاهوم، رئيس وحدة الدّعم بالمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية

١٠:٢٠ – ٠٩:٥٠	*استراحة القهوة وصورة جماعيّة*
١٢:١٥ – ١٠:٢٠	**الجلسة الأولى: بيان بالإجراءات التي قامت بها العمليّات التّشاوريّة الإقليميّة منذ الاجتماع العالمي الرابع الذي عقد في عام ٢٠١٣، في ليما** رئيس الجّلسة: السيّدة إيناس الفرجاني، مدير إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
١٠:٣٥ – ١٠:٢٠	**مراجعة نتائج الاجتماع العالمي للعمليّات التّشاوريّة الإقليميّة عام ٢٠١٣، في ليما.** السيّد كارلوس مانوِل باييّخو مارتيلّ، مدير مديرية الحماية الوطنية وتقديم المساعدة إلى الجاليات البيروفية في الخارج، المديرية العامة للجاليات البيروفية في الخارج والشؤون القنصلية، وزارة العلاقات الخارجيّة، في البيرو
١٠:٤٥ – ١٠:٣٥	**عرض تقديميّ للجهة المُستضيفة للاجتماع العالميّ للعمليّات التّشاوريّة الإقليميّة للعام ٢٠١٥** السيّدة لبنى عزام، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
	كلمات موجزة من ممثلي العمليّات التشاوريّة الإقليميّة (خمس دقائق لكلّ عمليّة تشاوريّة إقليميّة)
١٠:٥٠ – ١٠:٤٥	**مشاورات حوار أبوظبي الوزارية حول العمالة في الخارج والعمالة التعاقدية لبلدان الأصل والمقصد في آسيا** • السيدة رشا عاصم صالح، خبير العلاقات الدولية، مكتب العمل في دبي، وزارة العمل- الإمارات العربية المتحدة
١٠:٥٥ – ١٠:٥٠	**عمليّة ألماتي** • السيّدة كمبات علياكبرجي، أخصّائيّة في لجنة العمل والحماية الاجتماعيّة والهجرة، بوزارة الصحّة والتّنمية الاجتماعيّة في حكومة كازاخستان
١١:٠٠ – ١٠:٥٥	**عمليّة بالي بشأن تهريب البشر والإتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنيّة** • السيّد جفري شو، مساعد وزير بفرقة العمل المعنيّة بتهريب البشر، وزارة الشّؤون الخارجيّة والتّجارة الأستراليّة
١١:٠٥ – ١١:٠٠	**عمليّة بودابست** • السيدة/ جلشن إيردم، رئيس قسم للهجرة واللجوء والفيزا، وزارة الشّؤون الخارجيّة التركيّة
١١:١٠ – ١١:٠٥	**العملية التشاورية الإقليميّة للسّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا** • السيّد حسين غيدي عبسيه، خبير في شؤون العمل والهجرة وحريّة التنقّل في السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا
١١:١٥ – ١١:١٠	**الحوار الأوروبي الإفريقي حول الهجرة والتنمية (عمليّة الرّباط)** • السيدة لوردس ميليندز غارسيا، سفير إسبانيا في مصر
١١:٢٠ – ١١:١٥	المُشاورات بين الحكوميّة بشأن الهجرة واللّجوء واللّاجئين • السيّدة كِلي رايَن، منسّقة في أمانة المشاورات بين الحكوميّة بشأن الهجرة واللّجوء واللّاجئين
١١:٢٥ – ١١:٢٠	**الهيئة الحكوميّة للتّنمية لدول شرق إفريقيا (إيغاد)** • السيّدة كارولين نجوكي، منسّقة الهجرة في الهيئة الحكوميّة للتّنمية لدول شرق إفريقيا
١١:٣٠ – ١١:٢٥	**عملية الخرطوم مبادرة القرن الإفريقي- الاتحاد الأوروبي حول مسارات الهجرة** • السيدة مروة سيد علي، السكرتير الثاني، وزارة الشؤون الخارجية المصرية
١١:٣٥ – ١١:٣٠	**حوار الهجرة الخاص بدول وسط إفريقيا** • السيّد رودريغ أبالو ، رئيس مكتب المنظمات الدولية، وزارة الداخلية واللامركزية بجمهوريّة الكونغو
١١:٤٠ – ١١:٣٥	**المشاورات الوزارية للتوظيف في الخارج والعمالة التعاقدية (عمليّة كولومبو)** • السيّد غاناغاما سينا ويذانيج، أمين تعزيز ورعاية العمالة الأجنبيّة بسريلانكا
١١:٤٥ – ١١:٤٠	الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط **السيّدة سيديف ديرينغ، المستشارة الإقليميّة الأولى بمشروع شراكات طريق الحرير، أمانة عمليّة بودابست.**
١١:٥٠ – ١١:٤٥	عملية براغ **السيّدة سيديف ديرينغ، المستشارة الإقليميّة الأولى بمشروع شراكات طريق الحرير، أمانة عمليّة بودابست.**
١١:٥٥ – ١١:٥٠	**المؤتمر الإقليمي حول الهجرة** (عملية بوبيلا) **السيّد خوان غابرييل مورالِس مورالِس ، السّكرتير الأوّل، نائب المدير العام للشّؤون الأمنيّة والقارّيّة، المديريّة العامّة للآليّات والمنظّمات الإقليميّة، وزارة الشّؤون الخارجيّة في المكسيك**
١٢:٠٠ – ١١:٥٥	مؤتمر أميركا الجنوبيّة بشأن الهجرة **السيد دييغو بيلتراند، الأمانة العامة لمؤتمر أميركا الجنوبية بشأن الهجرة**

الملحق ٢

المنظمة الدولية للهجرة

جامعة الدول العربية

الاجتماع العالميّ الخامس لرؤساء وأمانات

العمليّات التّشاوريّة الإقليميّة بشأن الهجرة

التّحدّيات الحاليّة التي تواجه الهجرة: دعم مُتابعة نتائج الحوار

رفيع المُستوى بشأن الهجرة الدوليّة والتنمية للعام 2013 وخطة التّنمية لما بعد عام 2015

21-22 تشرين الأوّل، أكتوبر، 2015

الأمانة العامّة لجامعة الدّول العربيّة، القاهرة، مصر[7]

مشروع جدول الأعمال

الأربعاء، ٢١ تشرين الأوّل، أكتوبر، ٢٠١٥	
٠٩:٠٠ – ٠٩:١٥	التّسجيل
٠٩:١٥ – ٠٩:٥٠	**الافتتاح الرّسمي** رئيس الجّلسة: السيّدة إيناس الفرجاني، مدير إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
٠٩:١٥ – ٠٩:٢٠	**مُلاحظات استهلاليّة** السيّدة إيناس الفرجاني، مدير إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
٠٩:٢٠ – ٠٩:٣٠	**الكلمات الافتتاحية** سعادة السّفير وِليَم لَاسي سوينغ، المُدير العامّ للمُنظّمة الدوليّة للهجرة
٠٩:٣٠ – ٠٩:٤٠	سعادة السفير بدر الدين علالي، الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
٠٩:٤٠ – ٠٩:٥٠	إطلاق عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة **السيّدة إيناس الفرجاني، مدير إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية** **السيّد هيثم جمعة، مدير عام المغتربين، وزارة الخارجيّة والمغتربين، الجمهورية اللّبنانيّة**

٧ سيتمّ عقد جميع الجلسات، باستثناء الجلسات الجانبيّة، في القاعة الأندلسية. وسيتمّ توفير التّرجمة الفوريّة إلى كلّ من اللّغة الإنكليزيّة والفرنسيّة والإسبانيّة والعربيّة خلال جميع الجلسات، باستثناء الجلسات الجانبيّة. للتعرّف على أماكن انعقاد والترجمة المتوفرة أثناء الجلسات الجانبيّة الرّجاء الاطّلاع على الصّفحة ٤٨.

١٣٨. أعرب المشاركون عن عميق امتنانهم لجامعة الدول العربية لاستضافتها السخية ولرئاستها هذه المداولات.

القاهرة، ٢٢ تشرين الأول، أكتوبر ٢٠١٥

ل) تحسين اعتماد المؤشرات المتعلقة بالهجرة لأهداف التنمية المستدامة ودعم تنفيذ ورصد أهداف الهجرة المحددة في برنامج التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (مثلاً عبر إجراء تقييمات أساسية لرصد الإنجازات المستقبلية لأهداف التنمية المستدامة)؛

م) تشجيع زيادة التنسيق بشأن الهجرة بين أصحاب المصلحة الوطنية ذات الصلة؛ تبادل الخبرات بين آليات التنسيق الوطنية على الهجرة؛ وتشجيع مجموعة واسعة من الممثلين المحليين المشاركين في العمليات التشاورية الإقليمية لتعزيز جميع السياسات الحكومية المتسقة والمتوازنة الخاصة بالهجرة.

ن) مواصلة إدراج منهجية قضايا حقوق الإنسان على برنامج العمليات التشاورية الإقليمية؛ توضيح كيفية إعطاء الأثر العملي لمعايير حقوق الإنسان كما تنطبّق على المهاجرين؛ وإيلاء اهتمام خاص لهؤلاء الذين في حالات الضعف؛

س) اهتمام السياسات المباشر نحو الهجرة القسرية وتدفقات الهجرة المختلطة وإنقاذ الأرواح وحماية المهاجرين في البحر وعلى اليابسة. تأثير تغير المناخ على الهجرة، والتدابير العملية لمعالجة الثغرات في حماية المهاجرين الهاربين من الدول التي تمر بأزمات.

ع) المساهمة في المشاورات الإقليمية وغيرها التي عقدت كجزء من مبادرة المهاجرين في الدول التي تمر بأزمات، وخلاف ذلك وتسهم الخبرات ووجهات النظر في تنمية مبادرة المهاجرين في الدول التي تمرّ بأزمات غير ملزمة والمبادئ التوجيهية والممارسات الفعالة، وتعزيز الاستخدام الملموس على الصعيدين الإقليمي والوطني من خلال العمليات التشاورية الإقليمية، بما في ذلك من خلال أنشطة بناء القدرات ذات الصلة؛

ف) تعزيز قنوات الهجرة العادية والآمنة وتجريم الهجرة غير النظامية؛

ص) معالجة الفجوات البحثية وفجوات البيانات حول الهجرة وحول هجرة اليد العاملة بشكل خاص. وتشمل البحث في هجرة اليد العاملة على برنامج اللعمليات التشاورية الإقليمية، والدعوة إلى المشاركة الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية حول سلامة توظيف اليد العاملة؛

ق) النظر في الطرق المختلفة التي تم استخدامها من قبل العمليات التشاورية الإقليمية لإشراك مجموعة من أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني، وإيجاد سبل للاستفادة من المعرفة والموارد التي يمكن أن تسهم بشكل مفيد في القضايا المطروحة على جدول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية.

ر) تشجيع المزيد من التآزر بين العمليات التشاورية الإقليمية والعمليات العالمية، ولا سيما المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، على سبيل المثال عبر تشجيع المزيد من تبادل المعلومات بين المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية والعمليات التشاورية الإقليمية، واعتبار مزيد من الترابط بشأن المشاركة في العمليات التشاورية الإقليمية والمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية ؛

ش) تشجيع التبادل المنتظم للأفكار والممارسات والدروس المستفادة بين أمانات العمليات التشاورية الإقليمية والكيانات الأخرى التي تدعم العمليات التشاورية الإقليمية.

ت) سؤال المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن جمع أفضل الممارسات عن عمل العمليات التشاورية الإقليمية في مجال تدفقات الهجرة المختلطة من أجل تسهيل التبادل والتعاون بين العمليات التشاورية الإقليمية.

١٣٧. اعترف المشاركون بدور المنظمة الدولية للهجرة بوصفها الوكالة العالمية الرائدة في مجال الهجرة، وبخاصة جهودها الرامية إلى تعزيز وتسهيل ودعم النقاش الإقليمي والعالمي والحوار حول الهجرة، فضلاً عن الدعم الذي وفره للعمليات التشاورية الإقليمية ومحافل أخرى حول حوار الهجرة والتعاون.

١٣٠. خلال الجلسة الثالثة لتحديثات رئاسة المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية أكد ممثلو المنتدى على أهمية تعزيز الحوار بين آليات التشاور بين الدول الإقليمية بشأن الهجرة وحوارات المستوى العالمي حول الهجرة، لا سيما مع المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية.

١٣١. بحثت الجلسة الرابعة أسئلة حول تدفقات الهجرة المختلطة وحقوق الإنسان في عدد من الدول والمناطق. وكانت بعض المواضيع المشتركة ضرورة إنقاذ الأرواح وحماية الحقوق والحاجة إلى مقاربة شاملة للهجرة غير النظامية، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية. وتمّ تسليط الضوء على العديد من الأمثلة المفيدة للتنسيق بين الجهات الفاعلة الوطنية والتطورات في السياسة على المستوى الإقليمي.

١٣٢. عرضت الجلسة الخامسة لمبادرة المهاجرين في الدول التي تمرّ بأزمات والتي تقودها الحكومة وتهدف إلى وضع مبادئ طوعية وغير ملزمة ومبادئ توجيهية وتحديد الممارسات الفعالة للحد من الضعف وإنقاذ الأرواح وتعزيز الحماية ومساعدة المهاجرين في الدول التي تعاني من النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وركزت المناقشات على دور العمليات التشاورية الإقليمية في دعم كل من التنمية وتنفيذ المبادئ التوجيهية هذه.

١٣٣. تناولت الجلسة السادسة موضوع الهجرة القسرية، مع أمثلة عن النزوح بسبب الصراعات في المنطقة العربية والآثار المترتبة على مصر على وجه التحديد، والهجرة البيئية في بنغلاديش. تشارك العمليات التشاورية الإقليمية الأخرى المخاوف المرتبطة بمناطقهم والمبادرات التي اتخذتها العمليات التشاورية الإقليمية.

١٣٤. قدّم المتحدثون والمشاركون في الجلسة السابعة مبادرات ومقترحات بشأن تعزيز ثقة الجمهور في سياسة الهجرة والتشاور والتواصل مع المجتمع المدني والاعتراف بالدور الحاسم لهذه الجهات في تحديد مدى النجاح أو سياسات الهجرة.

١٣٥. أبرز المشاركون في الجلسات الجانبية والمناقشات العامة عدة نقاط رئيسية إلى الصدارة، على النحو التالي:

* تمّ الإعتراف من قبل الجميع أنّ الهجرة هي أحد القضايا العالمية الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين؛

* كانت الأهمية الرئيسية لحقوق الإنسان لدى المهاجرين موضوعاً متكرراً ويجب أن تبقى الأولوية للعمليات التشاورية الإقليمية؛

* أشارت مناقشات عديدة إلى عدم وجود قنوات الهجرة القانونية الكافية التي تسمح بالاتجار بالبشر وازدهار تهريب المهاجرين والشبكات الإجرامية المرتبطة بها والتي لها عواقب وخيمة على حياة وحقوق المهاجرين وقدرة الدول على تنظيم الهجرة؛

* تم تحديد التصورات السلبية للمهاجرين وكراهية الأجانب على أنهم من التحديات الهامة التي يتعين معالجتها من قبل العمليات التشاورية الإقليمية، مع الأخذ بعين الإعتبار أن استراتيجيات توليد الثقة العامة في سياسات الهجرة ضرورية.

* يشكّل القصّر غير المصحوبين مصدر قلق متزايد من أن العمليات التشاورية الإقليمية وينبغي أن تولى اهتماماً أكبر.

* تم التأكيد مراراً على عدم وجود بيانات بشأن الهجرة بوصفها عقبة أمام العمليات التشاورية الإقليمية وواضعي السياسات الوطنية.

١٣٦. أوصى الاجتماع بأن العمليات التشاورية الإقليمية وآليات التشاور بين الدول يمكن أن تلعب دوراً فعّالاً في:

بعض المناطق ويمكن تكرارها في مناطق أخرى. خلال الإجتماع الدولي الرابع تمّ التأكيد على الحاجة إلى تعزيز القسم المخصص للعمليات التشاورية الإقليمية في موقع المنظمة الدولية للهجرة لتمكينها من تحقيق هدفها المتمثل في تعزيز التبادل بين الدول ومنتديات الحوار عبر المناطق. وسلط الضوء على أهمية الاجتماعات العالمية كل سنتين في رعاية التبادل الإقليمي، وعمليات التشاور الإقليمي بدعم استمرار عقد هذه الاجتماعات. انتج الإجتماع العالمي الرابع للعمليات التشاورية الإقليمية توصيات محددة لأخذها بعين الإعتبار من قبل الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة في سياق الحوار رفيع المستوى ٢٠١٣حول الهجرة الدولية والتنمية. وقد ساهم هذا الإنجاز الملموس للعمليات التشاورية الإقليمية لإدراج الهجرة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

١٢٣. أعطت جامعة الدول العربية بوصفها المضيف للاجتماع العالمي الخامس للعمليات التشاورية الإقليمية لمحة إحصائية عامة حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية باعتبارها منطقة إرسال واستقبال وعبور في نفس الوقت. تمّ استعراض جهود جامعة الدول العربية في مجال الهجرة خلال هذا العرض والتي أنشئت حديثاً فضلاً عن التعاون بين الدول العربية الأعضاء بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في المنطقة في مجال الهجرة. كما تمّ تسليط الضوء على أهمية التواصل مع الجاليات العربية في الخارج والمغتربين العرب الانخراط في عملية التنمية في المنطقة العربية. كما سلّط العرض الضوء على دور جامعة الدول العربية في إجراء الدراسات والتقارير حول القضايا المتعلقة بالهجرة، وبرامج بناء القدرات لمسؤولي الدول الأعضاء فيها فضلاً عن جهودها في مجال جمع البيانات.

١٢٤. أشار ممثلون عن العمليات التشاورية الإقليمية المشاركون إلى الملامح الرئيسية لعملها والإجراءات المحددة التي تمّ اتخاذها منذ الاجتماع العالمي السابق. وأظهرت نظرة عامة أن العمليات التشاورية الإقليمية قد وسّعت مناقشاتهم الموضوعية فضلاً عن توسيع نطاق عملهم. وتشارك العمليات التشاورية الإقليمية بشكل متزايد على المستوى العملي وتنفّذ مشاريع أخرى حول قضايا هجرة اليد العاملة ومكافحة الاتجار وتدفقات الهجرة المختلطة وقضايا الهجرة الحرجة الأخرى. كشفت التبادلات تقارباً متزايداً لقضايا الهجرة التي تهمّ العمليات التشاورية الإقليمية، وكذلك شددت على ضرورة استمرار التعاون وتبادل الخبرات بين العمليات التشاورية الإقليمية.

١٢٥. وركزت الدورة الثانية على نتائج الحوار رفيع المستوى للعام ٢٠١٣ وتطلعت قدماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة٢٠٣٠. تم التأكيد على أنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك المهاجرين ينبغي عكس العديد من الاتجاهات السلبية المتعلقة بالهجرة. وتمّ عرض النتائج الرئيسية للدراسة عن دور بعض العمليات التشاورية الإقليمية في تنفيذ خطط الهجرة والتنمية العالمية الجديدة.

١٢٦. استعرضت الجلسة الجانبية الأولى الإجراءات والصعوبات التي واجهت العمليات التشاورية الإقليمية لضمان حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين والقضاء على استغلالهم بما في ذلك الاتجار بالبشر، ومعالجة محنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل.

١٢٧. نظرت الجلسة الجانبية الثانية إلى ارتباط العمليات التشاورية الإقليمية للحد من تكلفة هجرة اليد العاملة وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الأنشطة والمشاريع التي تنفذها العمليات التشاورية الإقليمية.

١٢٨. ناقشت الجلسة الجانبية الثالثة الدور الحاسم للعمليات التشاورية الإقليمية في تنفيذ واستعراض الأهداف المتعلقة بالهجرة لأهداف التنمية المستدامة واستكشاف آليات ضمان مشاركة العمليات التشاورية الإقليمية المستمرة في هذه العملية.

١٢٩. ناقشت الجلسة الجانبية الرابعة الدور الهام للأمانات على أنها العمود الفقري للعمليات التشاورية الإقليمية، ووسيلة لزيادة التعاون بين الأمانات. وأعادت الجلسات إلى الجلسة العامة مع استنتاجات رئيسية حول الموضوعات الخاصة بها والتوصيات في مواجهة دور العمليات التشاورية الإقليمية في مجالات معينة.

الملحق ١. ملخص الرئيس

١١٦. عُقد الاجتماع العالمي الخامس لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة (العمليات التشاورية الإقليمية) في مقر جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ٢١-٢٢ تشرين الأول، أكتوبر ٢٠١٥ تحت شعار التّحديّات الحاليّة التي تواجه الهجرة: دعم مُتابعة نتائج الحوار رفيع المُستوى بشأن الهجرة الدوليّة والتنمية للعام ٢٠١٣ وخطة التّنمية لما بعد عام ٢٠١٥. تم تنظيم الإجتماع بالإشتراك بين جامعة الدول العربية (LAS) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM).

١١٧. انطلقت عملية التشاور الإقليمية العربية رسمياً في الاجتماع. وتهدف إلى معالجة قضايا الهجرة الضاغطة في هذه المنطقة الهامة في مشهد الهجرة المعاصرة.

١١٨. عقد الاجتماع في وقت مناسب جداً للحالة الحرجة في المنطقة العربية وهي إحدى المناطق الأكثر تضرراً من أزمات الهجرة المعقدة. كان التركيز الموضوعي للاجتماع حول مساهمة العمليات التشاورية الإقليمية في تنفيذ واستعراض الأهداف المتعلقة بالهجرة التي تمّ اعتمادها مؤخراً خطة للتنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ ومتابعة لنتائج الحوار رفيع المُستوى بشأن الهجرة الدوليّة والتنمية للعام ٢٠١٣ (HLD).

١١٩. ضم الاجتماع ٨٦ مندوباً، بينهم ٣٥ من عمليات التشاور الإقليمي. شارك ممثلون عن رؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية[٥] وأمانات المنتديات الإقليمية حول الهجرة والأمين العام المكتب الإقليمي لغرب آسيا (SAARC) جنباً إلى جنب مع خبراء من المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية[٦].

١٢٠. وصف مدير عام المنظمة الدولية للهجرة في ملاحظاته التمهيدية المشهد العالمي للهجرة حيث تعمل العمليات التشاورية الإقليمية وآلية التشاور بين الدول بشأن الهجرة، وإنجازاتهم خلال السنوات العشر الماضية، وآفاق التعاون المستقبلي وخاصة المتعلقة بالهجرة والتنمية وإدارة التنوع في الهجرة.

١٢١. تناول الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، رئيس شؤون القطاع الاجتماعي في كلمته الافتتاحية أهمية عقد الإجتماع التشاوري الإقليمي العالمي في المنطقة العربية في ضوء اتجاهات الهجرة الراهنة في المنطقة، بما في ذلك تدفقات الهجرة المختلطة إلى الدول المجاورة المناطق مع الأعداد المتزايدة للاجئين بسبب عدم الاستقرار في بعض دول المنطقة. وشدد أيضاً على أهمية تسليط الضوء على التحديات الرئيسية في مجال الهجرة وسبل تعزيز التعاون لمواجهة هذه التحديات.

١٢٢. لخّصت الجلسة الأولى أبرز إجراءات العمليات التشاورية الإقليمية منذ الاجتماع العالمي الرابع للعمليات التشاورية الإقليمية. شاركت حكومة بيرو نتائج الاجتماع العالمي للعمليات التشاورية الإقليمية ٢٠١٣. شدّد هذا الإجتماع على الدور المهم للحوار والتعاون بين الدول وأوصى بالتبادل الدائم عبر المناطق بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة المختلفة التي تمّ تطويرها في

٥ حوار أبو ظبي، عملية ألماتي، العملية التشاورية الإقليمية العربية، عملية بالي، عملية بودابست، عملية كولومبو، الكوميسا، العملية التشاورية الإقليمية، الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) العملية التشاورية الإقليمية، مركز التنمية الدولي (IGC)، عملية الخرطوم، MIDCAS، عملية بوبيلا، عملية الرباط، SACM. لم تتمكن MTM وعملية براغ من الحضور ولكن فوضت ممثّل أمانة عملية بودابست لتقديم البيانات بالنيابة عنهم. كما شارك أمين عام المكتب الإقليمي لغرب آسيا، وألقى كلمة نيابة عن العمليات التشاورية الإقليمية الناشئة في منطقة البحر الكاريبي.

٦ ممثلين عن مركز دراسات الهجرة واللاجئين (CMRS) في الجامعة الأمريكية في القاهرة، مركز جامعة جورج تاون للدراسات الدولية والإقليمية، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، المنظمة الدولية للهجرة، جامعة الدول العربية، ميركوسور، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة الاقتصادية ولغربي آسيا (الإسكوا) ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR). وشارك ممثلون عن رئاسة الحكومات الماضية والحاضرة والمستقبلية للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD) وممثل من مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للهجرة الدولية والتنمية أيضاً في اجتماع العمليات التشاورية الإقليمية.

الملاحق

١١١. تمّ التشديد مراراً على عدم وجود بيانات بشأن الهجرة بوصفها عقبة أمام العمليات التشاورية الإقليمية وواضعي السياسات الوطنية.

١١٢. اعترف المشاركون بدور المنظمة الدولية للهجرة بوصفها الوكالة الرائدة العالمية في مجال الهجرة، وبخاصة جهودها الرامية إلى تعزيز وتيسير ودعم النقاش الإقليمي والعالمي والحوار حول الهجرة، فضلاً عن الدعم الذي توفره للعمليات التشاورية الإقليمية ومنتديات أخرى حول حوار الهجرة والتعاون. ربطت توصية محددة باستمرار التوجيه الفني والإستشارات للعمليات التشاورية الإقليمية من قبل المنظمات الحكومية الدولية. طلب على وجه الخصوص من المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى جمع أفضل ممارسات عمل العمليات التشاورية الإقليمية في مجال تدفقات الهجرة المختلطة من أجل تسهيل التبادل والتعاون بين العمليات التشاورية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت المنظمة الدولية للهجرة دعم العمليات التشاورية الإقليمية في إجراء البحوث الأساسية بين العمليات التشاورية الإقليمية بهدف تتبع الأنشطة السابقة والحالية والتي تمّ التخطيط لها في دعم أهداف التنمية المستدامة ورصد إنجازها.

١١٣. لخص مدير عام المنظمة الدولية للهجرة في ملاحظاته الختامية الإنجازات الرئيسية للاجتماع العالمي الخامس للعمليات التشاورية الإقليمية، وشدد على التحديات التي لا يزال يتعين معالجتها من قبل العمليات التشاورية الإقليمية، على وجه الخصوص، مواصلة الجهود نحو تحقيق برنامج النقاط الثمانية للعمل على جعل الهجرة والإدارة الفعالة لديناميات الهجرة المتغيرة من خلال إطار جديد للتنمية المستدامة. أكد المدير العام أيضا على ضرورة التعاون والشراكات على جميع المستويات، بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، والتعاون العابر للإقليم، والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاون على مستوى العمليات التشاورية الإقليمية. وأعاد المدير العام التأكيد على التزام المنظمة الدولية للهجرة بالعمل بشكل وثيق مع العمليات التشاورية الإقليمية وآليات التشاور بين الدول لتعزيز الشراكات فيما بينها، لدعم تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة لخطة ٢٠٣٠ والتصدي لدوافع الهجرة القسرية وغير النظامية بهدف إنقاذ وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين في جميع مراحل عملية الهجرة.

١١٤. أعرب الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية في بيانه الختامي عن تقديره لأن الاجتماع قد تناول القضايا الرئيسية المتعلقة بالهجرة التي تلعب دوراً وتؤثر بشكل خاص على المنطقة العربية، ولا سيما الهجرة القسرية، وحماية حقوق المهاجرين وتدفقات الهجرة المختلطة ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والحماية في البحر. وأشار مع تقديره إلى متابعة نتائج الحوار الثاني رفيع المستوى الثاني حول الهجرة الدولية والتنمية وما ينجم عنها من برنامج النقاط الثمانية في مقابل عزم العمليات التشاورية الإقليمية لمواصلة العمل على برنامج التنمية المستدامة الجديد . أعرب الأمين العام المساعد كذلك عن استعداد جامعة الدول العربية لمواصلة التعاون مع العمليات التشاورية الإقليمية والمنظمة الدولية للهجرة، وأشارت إلى أن التجارب والخبرات يمكن أن تكون ذات فائدة للعملية التشاورية الإقليمية العربية.

١١٥. أبرز الاجتماع العالمي الخامس للعمليات التشاورية الإقليمية مرة أخرى الدور المهم الذي تلعبه الاجتماعات العالمية للعمليات التشاورية الإقليمية في رعاية التبادل الإقليمي ودعم استمرارها. وسيأخذ الاجتماع العالمي المقبل للعمليات التشاورية الإقليمية الذي سيقام في العام ٢٠١٦ في الاعتبار النقاط التي لفتت الإنتباه إليها في الاجتماع العالمي الخامس حيث تستحق مزيداً من التفكير.

تاسعاً: الخلاصة

١٠٢. أقرّ الاجتماع العالمي الخامس للعمليات التشاورية الإقليمية مرة أخرى أن الهجرة هي واحدة من القضايا العالمية الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين، وأن العمليات التشاورية الإقليمية وآليات التشاور الإقليمية الأخرى بين الدول لا تزال لها أهميتها في التصدي لتحديات الهجرة على أساس تبادل المعلومات والخبرات وبناء توافق في الآراء دون المساس بصلاحيات وطنية ذات سيادة، والتغلب على تحديات الهجرة التي قد يثبت أنها مستعصية.

١٠٣. ولذلك تمّ تقديم توصيات لتشجيع مزيد من التنسيق بشأن الهجرة بين أصحاب المصلحة الوطنية ذات الصلة، وتشجيع مجموعة كبيرة من الممثلين الوطنيين المشاركين في العمليات التشاورية الإقليمية لتعزيز سياسات السياسات الحكومية المتسقة والمتوازنة بخصوص الهجرة وكذلك النظر في إشراك مجموعة من أصحاب المصلحة كالمجتمع المدني. تم وضع تركيز خاص على الشراكة بين العمليات التشاورية الإقليمية من خلال التعاون بين أمانات العمليات التشاورية الإقليمية.

١٠٤. وعلاوة على ذلك فقد أوصي بمواصلة تعزيز أوجه التآزر بين العمليات التشاورية الإقليمية والعمليات العالمية، ولا سيما المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، مثلاً عن طريق تشجيع المزيد من تبادل المعلومات بين المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية والعمليات التشاورية الإقليمية، مع مراعاة مزيد من التماسك في المشاركة في العمليات التشاورية الإقليمية والمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية.

١٠٥. دفعت مداولات المؤتمر تفكيراً أعمق حول كيف يمكن أن تسهم آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة في تنفيذ ورصد أهداف الهجرة المحددة لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وكان الاستنتاج الرئيسي من الاجتماع الاعتراف بالدور الأساسي للعمليات التشاورية الإقليمية الذي يلعبه لدعم تنفيذ أهداف المهاجرين المحددة في خطة التنمية المستدامة.

١٠٦. يشكّل موضوع حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين المتكرر في اجتماع العمليات التشاورية الإقليمية العالمي أهمية أساسية كأولوية بالنسبة للعمليات التشاورية الإقليمية، بما في ذلك مسألة القصر غير المصحوبين. تشير مناقشات ذات الصلة بذلك إلى عدم وجود قنوات كافية للهجرة القانونية، والتي تهيئ الظروف للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بخطر جدي على حياة وحقوق المهاجرين وقدرة الدول على تنظيم الهجرة.

١٠٧. أوصي بدعم الحكومات لتعزيز قنوات الهجرة العادية والآمنة وتجريم الهجرة غير النظامية ومواصلة إدراج منهجية قضايا حقوق الإنسان على جدول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية؛ توضيح كيفية إعطاء الأثر العملي لمعايير حقوق الإنسان كما تطبّق على المهاجرين؛ وإيلاء اهتمام خاص بالذين هم في أوضاع صعبة.

١٠٨. تتناول توصية رئيسية أخرى دوافع الهجرة القسرية وغير النظامية، بما في ذلك تغير المناخ، وتفاوت المستوى الاقتصادي والطلب على العمالة، للحد من انتشار الحركات غير النظامية، بما في ذلك من خلال هجرة اليد العاملة الدائرية وتكلفة العمالة. كما أوصي على وجه الخصوص توجيه السياسات نحو تدفقات الهجرة المختلطة وإنقاذ الأرواح وحماية المهاجرين في البحر وعلى اليابسة واتخاذ التدابير العملية لمعالجة الثغرات في حماية المهاجرين الهاربين من بلدان تمر بأزمات، بما في ذلك تطوير مبادرة المهاجرين في الدول التي تمرّ بأزمات والمبادئ التوجيهية والممارسات الفعّالة، وتعزيز الاستخدام المحدّد على الصعيدين الإقليمي والمحلّي من خلال العمليات التشاورية الإقليمية، بما في ذلك من خلال أنشطة بناء القدرات ذات الصلة.

١٠٩. بالنسبة إلى خفض تكاليف هجرة العمالة، تمّ التشديد على دور العمليات التشاورية الإقليمية في معالجة النقص في الأبحاث والبيانات حول الهجرة وهجرة اليد العاملة بشكل خاص ويشمل وضع هجرة اليد العاملة على جداول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية والدعوة إلى المشاركة الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية حول سلامة اليد العاملة؛

١١٠. إنّ النظرة السلبية للمهاجرين وكراهية الأجانب هي من التحديات الهامة التي يتعين معالجتها من قبل العمليات التشاورية الإقليمية، بالإشارة إلى أن استراتيجيات توليد الثقة الشعبية في سياسات الهجرة ضرورية.

المنظمات الشعبية للتصدي للقضايا الناشئة مع خطط عمل ملموسة.

٩٩. تشارك الشبكة الإقليمية للمنظمات المدنية الخاصة بالمهاجرين في الأنشطة الرسمية للمؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة التي تشمل الفريق الاستشاري الإقليمي المعني بالهجرة، واجتماعات نائب الوزير، وبناء القدرات وشبكات موظفي الاتصال. يقترح الرئيس المؤقت الحالي للمؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة، مواصلةً للجهود من أجل تعميق وتعزيز العلاقة بين المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة والشبكة الإقليمية للمنظمات المدنية الخاصة بالمهاجرين ومنظمات المجتمع المدني الأخرى كالمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، آليات وأنشطة جديدة مثل صيغة جديدة للاجتماعات والحلقات الدراسية التي تضمّ جميع الجهات الفاعلة والمشاريع التطوعية التي تشرك المغتربين؛

١٠٠. أشار العديد من المشاركين في المناقشة التي تلت ذلك النهج الحذر لبعض العمليات التشاورية الإقليمية في إشراك المجتمع المدني في المشاورات التي تقودها الدولة، بحيث يوجد عدد كبير من منظمات المجتمع المدني التي لا تتحدث بصوت واحد، والتي تمثل مجموعة واسعة من وجهات نظر مختلفة ومجموعات مثل المهاجرين والمغتربين، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وأعربوا عن الحاجة إلى إنشاء آلية شفافة لتحديد المنظمات المناسبة التي يمكن إشراكها. على كل منطقة والعمليات التشاورية الإقليمية أن تطور طريقتها الخاصة للتفاعل مع المجتمع المدني حيث لا يوجد طريقة واحدة تناسب الجميع. تمّ اقتراح أن تدعو العمليات التشاورية الإقليمية الشبكات الحالية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعترف بها في مبادئ باريس إلى اجتماعاتها مما يضمن أن تبقى حقوق المهاجرين أولوية على جدول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، تمّ توجيه الانتباه إلى مسألة كيفية إشراك وتوجيه وسائل الإعلام مباشرة لدعم الجهود المبذولة لتغيير السرد السام حول الهجرة.

١٠١. اتفق المشاركون، لمواجهة تعقيدات تحديات الهجرة الحالية، على أنه لا بدّ من تعزيز التعاون والشراكات وإشراك جميع أصحاب المصالح بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام في عملية التشاور للاستفادة من معارفها ومواردها. من المهم بناء الثقة بين الحكومات والمجتمع المدني عند التصدي لقضايا الهجرة، وإنّ إحدى الاستراتيجيات للقيام بذلك هي وضع السياسات وإشراك المجتمع المدني في المشاورات. وأوصوا أن تشارك العمليات التشاورية الإقليمية من وسط وجنوب أمريكا بعض الممارسات والأساليب الفضلى لمشاركة الكيانات غير تلك المرتبطة بالعمليات التشاورية الإقليمية إذ أنّ لها تاريخ طويل في العمل مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين.

ثامناً: تعزيز الشراكات والتعاون بشأن الهجرة

٩٠. أتاحت هذه الجلسة الفرصة للمشاركين لمناقشة تأثير الجمهور على صنع السياسات بشأن الهجرة، فضلاً عن الدور الذي ينبغي أن يؤديه المجتمع المدني في العمليات التشاورية الإقليمية.

تعزيز ثقة الجمهور في سياسة الهجرة والممارسة

٩١. سلّطت ممثلة رئيس اللجنة الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين في بيانها الضوء على أنّ انعدام ثقة الجمهور في إدارة الهجرة يمكن أن تحدّ من الإرادة السياسية ونفوذ واضعي السياسات لوضع وتنفيذ التدابير لمعالجة قضايا الهجرة المعقدة. لذلك، وبحسب رئيس اللجنة الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين للعام ٢٠١٤-٢٠١٥، كان الموضوع المختار لأستراليا هو «تعزيز ثقة الجمهور في سياسة الهجرة والممارسة» والذي تم استعراضه من خلال أربعة أركان رئيسية.

٩٢. أولاً، قاعدة الأدلة القوية والموثوق بها، تمّ التشديد على أنّ الدلالة على أنّ القرارات تستند إلى الأدلة هي عامل رئيسي لكسب ثقة الجمهور. تمّ استعراض المقاربات لتطوير قاعدة أدلة قوية (جمع البيانات وتحليلها، والرصد والتقييم، وإقامة شراكات في مجال البحوث)، وكذلك العلاقات بين الأدلة والثقة.

٩٣. ثانياً، تعزيز الحوار والشراكة بين الحكومة والمنظمات يمكن أن يقلل من تحريف الخطاب العام. من جهة، يسمح إدراج المجتمع المدني في عملية صنع القرار بتنوير سياسات الحقائق الشعبية وجعلها أكثر شمولية. كما يبني، من جهة أخرى، ثقة المجتمع المدني في أن تتخذ الدول الإجراءات اللازمة وتأخذ صوت ناخبيهم على محمل الجدّ. وتمّ التشديد أيضاً على دور القطاع الخاص، وفرص التعاون، إذ أنّه يضيف منظوراً إضافياً ويتيح الابتكار في مجال وضع السياسات.

٩٤. فيما يتعلق بالاتصالات الاستراتيجية، فإنها عامل مهم لبناء ثقة الجمهور والحفاظ عليها، إلا أنّ التغطية الإعلامية تفشل في كثير من الأحيان في تقديم الحقائق المناسبة للجمهور. لذلك، يجب على الحكومات أن تسهّل فهم سياسة الهجرة والممارسات لضمان وصول الأدلة والمعلومات الدقيقة إلى الجمهور المقصود. وهناك أيضاً حاجة إلى الاستفادة من مختلف قنوات الاتصال الجديدة مثل وسائل الإعلام الاجتماعية.

٩٥. أخيراً، ترتبط ثقة الجمهور في سياسة الهجرة والممارسة ارتباطاً وثيقاً بالنظرة المتعلقة بالقدرة التنظيمية. يتعين على الحكومات أن تعيد النظر بقدرتها الهيكلية من أجل تحسين كفاءتها التنظيمية والاستثمار في بناء القدرات وتعزيز بيئة عمل تتسم بالشفافية والكفاءة.

مشاركة منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في العمليات التشاورية الإقليمية

٩٦. ألقت رئيسة أمانة المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة في عرضها الضوء على التعاون الفعال بين المؤتمر والمجتمع المدني.

٩٧. منذ نشأته، يحافظ المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة على الحوار الدائم مع المجتمع المدني من خلال الشبكة الإقليمية للمنظمات المدنية الخاصة بالمهاجرين، وهي شبكة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الهجرة. وتشمل الشبكة ١٠-١٠٠ منظمة تُعنى بالهجرة في كل بلد، تمثل ١١ دولة عضو في عملية بوييلا.

٩٨. وتمّ التشديد على أن الحوار المستمر مع هذه الشبكة من منظمات المجتمع المدني قد مكّن المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة من فهم قضايا الهجرة في المجتمع بشكل أفضل، على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفي نفس الوقت الاستفادة من معرفة وقدرات هذه

٨٦. على الرغم من إدراج موضوعي تغير المناخ والهجرة في جدول أعمال المنتديات العالمية مثل الحوار رفيع المستوى للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية أو مبادرة نانسن فضلاً عن المنابر الإقليمية مثل عملية بالي، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ورابطة دول جنوب شرق آسيا، لا تزال هناك ثغرتان رئيسيتان: ١) لا تتناول أهداف التنمية المستدامة العلاقة بين النزوح/التنقل والبيئة؛ ٢) لا يوجد إطار قانوني دولي قائم لضمان حماية «المهاجرين البيئيين» الذين يتأثرون بالكوارث الطبيعية بطيئة الظهور.

٨٧. في إطار المناقشة النشطة التي تلت ذلك، اتفق المشاركون على أن إمكانية الوصول إلى فرص كسب العيش للاجئين وغيرهم من المهاجرين واستيعابهم في سوق العمل المحلية أمر حاسم لرفاهيتهم الاجتماعية-الاقتصادية، فضلاً عن كونها عنصراً أساسياً لاندماجهم في المجتمع المضيف. ومع ذلك، أثار أحد المشاركين أيضاً القلق أنّ ذلك يمكن أن يكون عبئاً كبيراً على اقتصاد المجتمعات المضيفة الضعيف بحيث يتنافس المهاجرون مع المواطنين في الحصول على فرص العمل. تمّ ذكر أنشطة المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية لإدماج العمال المهاجرين العائدين في أسواق العمل، وتقديم برامج التدريب وإعادة التأهيل كأمثلة حول الدعم الفعال لدول المنشأ. وطُرحت أيضاً مسألة أخرى أنه على الرغم من أن المهاجرين يملكون مجموعة متنوعة من المهارات اللازمة، لا تُستخدم هذه المهارات، في معظم الحالات، على نحو كاف، ولا تتطابق مع المهارات المطلوبة لتلبية حاجة سوق العمل في الدول المضيفة. وعلاوة على ذلك، أشار أحد المشاركين إلى عدم توفّر القدرة على العيش بكرامة والحصول على سبل العيش والخدمات الأساسية في العديد من دول اللجوء في الجنوب، وخاصة في حالات الأزمات التي طال أمدها. وأجمع المشاركون على أن تحسين الاستقرار وتعزيز الفرص في دول المنشأ من أجل عودة المهاجرين وإعادة إدماجهم هو الحل/السيناريو الأفضل.

٨٨. واستدعى عدد من المشاركين الاهتمام إلى مسألة العنف الجنساني في سياق الهجرة القسرية والحاجة إلى معالجتها على المستوى الإقليمي والعالمي. كمثال جيد، طوّرت الملحقية الثقافية السعودية في أمريكا مشروعاً من خلال المشاورات لحماية النساء المهاجرات من العنف وإعادتهنّ سالمات إلى بلادهنّ الأصلية.

٨٩. أعرب المشاركون عن تقديرهم للعرض المقدّم حول تغير المناخ والهجرة، بحيث يشكّل موضوعاً جديداً نسبياً للعمليات التشاورية الإقليمية واعترف بهذه المسألة كتحدٍّ عالمي حقيقي. وتمّت الإشارة أيضاً أن الحاجة إلى مزيد من البحوث والبيانات لفهم الارتباط المعقد بين العوامل البيئية والتنقل. كما أدرك الجميع أهمية بناء قاعدة معرفية لفهم الهجرة كاستراتيجية وحلّ للتكيف وترجمتها إلى سياسات فعالة. وقد أكّد ذلك مشارك آخر، مقترحاً أنّ الدور الهام الذي تؤديه العمليات التشاورية الإقليمية في هذا السياق يمكن أن يكون توفير المزيد من البيانات والتعاون مع الأكاديميين لإعلام الدول والتأكد من أن سياسات التصدي لتحديات حركات الهجرة في إطار المناخ والكوارث البيئية تستند إلى الأدلة. وذُكرت مبادرة نانسن كمثال جيد للمشاورات التي تقودها الدولة لتعزيز حماية المهاجرين البيئيين التي ناقشت أيضاً موضوع التأشيرات الإنسانية كحلّ للمهاجرين البيئيين.

سابعاً: دور العمليات التشاورية الإقليمية في معالجة الهجرة القسرية

٨٠. تتناول هذه الجلسة مختلف أسباب الهجرة القسرية وعواقبها وآثارها على دول المنشأ والعبور والمقصد. وأتاحت هذه الجلسة الفرصة لمناقشة الوسائل الكفيلة بإدماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة، فضلاً عن التفكير في عرض الهجرة كاستراتيجية للتكيف وحلّ بدلاً من كونها مجرد نتيجة لتغير المناخ.

الهجرة القسرية: الآثار المترتبة على اللجوء والتشرد، وطرق الاستجابة

٨١. قدمت رئيسة قطاع الهجرة في وزارة الهجرة وشؤون المغتربين المصريين في جمهورية مصر العربية في عرضها سرداً عن مدى تأثير الهجرة القسرية من البلدان المجاورة على مصر. وأبرزت أن سياسات الهجرة المصرية، منذ القدم، وحتى يومنا هذا، تقوم على الإدراج، لا الإستبعاد، مما يعني عدم وجود نظم موازية، بل يتم استيعاب السكان اللاجئين ومعاملتهم كمواطنين. أعلنت الحكومة المصرية، منذ أول تدفق للاجئين من سوريا، أن السوريين سوف يتمتعون بنفس حقوق المواطنين المصريين حتى في القطاعات المدعومة، مثل التعليم والصحة، وسيكون لهم الحق في سوق العمل الرسمي وغير الرسمي.

٨٢. في ظلّ مواجهة مصر ضغوطاً في الاقتصاد والأمن والاستقرار بسبب الاضطرابات السياسية في السنوات الأخيرة، أثر التدفق اللاجئين على الاقتصاد المصري المتدهور بالفعل، لا سيما في قطاعات الأعمال الحرفية وغير الرسمية التي سعى السوريون للعمل فيها السوريين. وأكدت أن أثار الأزمة السورية لها أبعاد مختلفة عن الأزمة في ليبيا التي أجبرت مليون عامل مصري مهاجر على العودة إلى ديارهم بسبب عدم الاستقرار والعنف في ليبيا. وقد أدّى ذلك إلى فقدان التحويلات والمزيد من الضغوط على سوق العمل التي كانت تعاني في الأساس.

٨٣. وفي الختام، شدّدت على أن كلّ من مصر ولبنان والعراق والأردن تحملت العبء الأكبر من أزمة اللاجئين السوريين، واستوعبت حوالي ٢ مليون من اللاجئين على الرغم من الموارد المحدودة فيها واقتصادها المتدهور. وطالبت أيضاً بدعم الدول العربية التي تتحمل وطأة الأزمة السورية. بهدف حلّ المسائل المتعلقة بالهجرة القسرية، يجب تحليل الأسباب الجذرية ومعالجتها بصورة أكثر فعالية، وإيجاد حلول سياسية. عموماً، ينبغي إيلاء المزيد من الدعم لدول المنشأ لتحسين أوضاعها السياسية والاقتصادية التي من شأنها أن تسمح بالعودة الطوعية وإعادة الإدماج.

دور العمليات التشاورية الإقليمية في معالجة مشاكل تغير المناخ والتدهور البيئي

٨٤. أوضحت ممثلة حكومة بنغلاديش في عرضها ما هي علاقة تغير المناخ والقضايا البيئية في بنغلاديش بحركات الهجرة وأبرزت الزوايا التي يجب على المجتمع الدولي النظر من خلالها لمعالجة هذه القضية.

٨٥. يضاعف تغير المناخ الضغوط الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية القائمة ويخلق ضغوطاً جديدة. تعتبر بنغلاديش واحدة من البلدان الأكثر تعرضاً لتغير المناخ والتدهور البيئي. ولوحظ أنه نظراً إلى حقيقة أن بنغلاديش تسعى جاهدةً لمعالجة هذه القضايا منذ فترة طويلة، وضع السكان المتضررون استراتيجيات أكثر تكيفاً ومرونة، رغم أنّ حجم الآثار قد تجاوز هذه المرونة. هذا يطرح السؤال: كيف يمكن ضمان حق الأفراد في الحياة؟ لذلك، لا بدّ لواضعي السياسات أن ينظروا إلى تغير المناخ وآثاره من منظور حقوق الإنسان. في عدة حالات، وهناك عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية معقدة تؤدي دوراً في النزوح بسبب العوامل البيئية. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضاً معالجة تغير المناخ من منظور الحدّ من مخاطر الكوارث. يمكن للهجرة، في حال حسن الإدارة والتخطيط الجيد، أن تكون استراتيجية للتكيف وحلّ للتخفيف من أثر الكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور. بالنسبة للدول التي تتأثر بشكل كبير بتغير المناخ، ولذلك فمن الضروري أن يتمّ وضع خطة للتنقل في أوقات الطوارئ للحد من نقاط الضعف.

والتي يقع فيها المهاجرون غالباً في شقوق نظم الحماية الدولية. وأثيرت مواضيع تقنيات تبادل المعلومات، والحاجة إلى شبكة قنصلية، وأساليب الوقاية من الكوارث والصراعات أو تحسّبها ليتمّ إدراجها في المزيد من المشاورات. وسلط العديد من المشاركين الضوء على الحاجة إلى رفع مستوى الوعي لحماية حقوق جميع المهاجرين.

سادساً: دور العمليات التشاورية الإقليمية في معالجة محنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل

٧٤. عرضت هذه الجلسة أهداف المبادرة للمهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات ونطاقها ونتائجها الأولى، وأكدت على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه العمليات التشاورية الإقليمية في تعزيز مشاركة الدول في هذه المبادرة.

٧٥. أوضحت رئيسة أمانة مبادرة المهاجرين في الدول التي تمر بأزمات في بيانها أن الأزمة في ليبيا ٢٠١١ والأزمة في اليابان ٢٠١١ حددت المهاجرين - بدلاً من المواطنين- الذين عانوا من حالات الأزمات كمجموعة من الناس لهم نقاط ضعف محددة، الكثير منها موجودة مسبقاً، ويمكن أن تتفاقم خلال الأزمات كالصراعات والكوارث الطبيعية. بالتالي، يكمن هدف مبادرة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات التي تقودها الدولة في إنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وصون كرامة المهاجرين، بالإضافة إلى التصدي لعواقب طويلة الأمد من خلال تحسين الاستعداد والاستجابات الأكثر فعالية، والاسترداد الأفضل للمهاجرين وأسرهم والمجتمعات المحلية. وتسعى مبادرة المهاجرين في الدول التي تمر بأزمات، من خلال عملية تشاور واسعة النطاق وشاملة، النظر في أدوار ومسؤوليات بلدان المنشأ والعبور والمقصد والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وأرباب العمل والموظّفين، والمهاجرين ومنظمات الشتات، لوضع المبادئ غير الملزمة، والمبادئ التوجيهية والممارسات الفعالة لجميع مراحل الأزمة، ومناسبة لحالات الكوارث الطبيعية والنزاعات.

٧٦. وقد ظهرت الرسائل الرئيسية التالية خلال أولى المشاورات مع الحكومات والشركاء في المجتمع المدني. في مرحلة ما قبل الأزمة: (أ) حماية واحترام حقوق الإنسان والعمل للمهاجرين في الأوقات العادية، تجعل المهاجرين أكثر تكيّفاً في أوقات الأزمات؛ (ب) الحاجة إلى إدماج المهاجرين وأوجه الضعف والاحتياجات المحددة في خطط الحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الكوارث. خلال مرحلة الطوارئ: (أ) حاجة المهاجرين إلى الوصول إلى المساعدة لإنقاذ حياتهم والحماية بقدر السكان/المواطنين على أساس غير تمييزي؛ (ب) ومع ذلك، قد يلزم اتخاذ تدابير محددة للتغلب على عوائق معينة قد يواجهها المهاجرون في الوصول. في مرحلة ما بعد الأزمات، تكمن الخطوة الأهم في رؤية هذه المرحلة في سياق التنمية والنظر في الحلول الموجهة نحو التنمية أي تدابير إعداد سبل المعيشة وإعادة الإدماج، تأمين الحقوق المتراكمة (أي المعاشات التقاعدية)، وإمكانيات إعادة الهجرة.

٧٧. أكّد ممثل الرئيس المشارك للولايات المتحدة الأميركية لمبادرة المهاجرين في الدول التي تمر بأزمات على أن الهدف من هذه المبادرة هو إطلاق المبادئ التوجيهية غير الملزمة في منتصف عام ٢٠١٦ من أجل التصدي والاستجابة للتحديات التي يترتب على الحكومات التي يواجه سكانها المهاجرون الأزمة وحكومات بلدان منشأ المهاجرين التعامل معها. وباتت الحاجة للحصول على تحديث لأدوات الاستجابة والحلول المبتكرة واضحة في ضوء أزمة الهجرة المستمرة في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كذلك تمّ التركيز على أن استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل تطبيقات الهواتف أمرٌ بالغ الأهمية مع تشجيع الشتات على المشاركة وتمكين المهاجرين للمشاركة في تطوير أدوات وآليات الاستجابة. على الرغم من أن نطاق المبادرة يشمل فقط المهاجرين الذين يقيمون في البلدان التي تواجه أزمة وهي تقتصر على البلدان التي تشهد نزاعات أو المتضررة من الكوارث الطبيعية، شددت على أن المبادئ التوجيهية التي تمّ وضعها ستقدم التوصيات التنفيذية العالمية وتكون قابلة للتطبيق بالنسبة لسيناريوهات أخرى للهجرة.

٧٨. وأكدت أيضاً أن للعمليات التشاورية الإقليمية دوراً يجب تأديته في وضع المبادئ التوجيهية وتنفيذها. إنّ العمليات التشاورية الإقليمية هي المنتدى المثالي لحثّ الدول على الانخراط في عملية التشاور والمشاركة في تطوير المبادئ التوجيهية من خلال تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وبالإضافة إلى ذلك، للعمليات التشاورية الإقليمية فرص متاحة لتعزيز وتشجيع الدول من خلال بناء القدرات وتبادل المعلومات لوضع المبادئ التوجيهية موضع التنفيذ.

٧٩. في المناقشة التي تلت ذلك، تم التأكيد على التعاون الإيجابي بين العمليات التشاورية الإقليمية ومبادرة المهاجرين في البلدات التي تمرّ بأزمات بحيث تشمل المبادرة جميع الجهات الفاعلة في مجال الهجرة، وتوفر المشاورات فرصة للحكومات لتوسيع المحادثة والاستماع إلى وجهات نظر مختلفة من أصحاب المصالح الآخرين حول تحديات الهجرة. وأثنى المشاركون بالإجماع على التوقيت المناسب والحاجة إلى مثل هذه المبادرة في ضوء العديد من الكوارث الطبيعية والصراعات القائمة في جميع مناطق العالم،

في حالة عدم وجود طلب للإنقاذ، وفي حال كان وضع القارب/السفينة يسمح بالإبحار.

٧٣. في المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد المشاركون على أهمية الاعتراف بحقوق الإنسان للجميع، وأن ضمان حصول المهاجرين على الحقوق والعدالة هي إحدى المسؤوليات الرئيسية للدول. وتمّ الاتفاق على أن العمليات التشاورية الإقليمية ينبغي أن تولي المزيد من الاهتمام للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في خططها وجعلها أولوية. وفي هذا السياق، لوحظ أن الجدل حول استخدام مصطلح «غير نظامي» مقابل «غير شرعي» لا يزال قائماً، ولكن شيلي على سبيل المثال قد فضلت استخدام «غير نظامي» لأنه لا يجوز اعتبار الأشخاص غير قانونيين. وفيما يتعلق بالردود على تدفقات الهجرة المختلطة وحركات الهجرة غير النظامية، أكد عدد من المشاركين أنه يجب تطبيق نهج شامل على الصعيد الإقليمي وشبه الإقليمي، بما في ذلك التعبئة والتوعية بشأن مخاطر الهجرة غير النظامية، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة في بلدان المنشأ. وعلاوة على ذلك، تمّ التشديد على أن الطابع المختلط للتدفقات يتطلب اتباع مقاربة قائمة على الاحتياجات، بدءاً من تحديد احتياجات كل فرد، لضمان رفاه المهاجرين، ولا سيما الأكثر عرضة للخطر. كذلك، تمّ التأكيد على أن مثل هذه المقاربات الشاملة يمكن أن تتحقق فقط من خلال المبادرات المشتركة للدول، كالتصدي للجريمة المنظمة عبر الحدود، والتعاون الحقيقي في تبادل الخبرات والممارسات والبيانات.

الهجرة المختلطة على وجه السرعة وأن الشراكة والتعاون بين الدول، وكذلك المنظمات الدولية تكتسي أهمية قصوى في هذا المسعى.

٦٧. أكّد رئيس لجنة التنسيق الوطنية المصرية بشأن منع ومكافحة الهجرة غير المشروعة مجدّداً أن تدفقات الهجرة المختلطة تعتبر أولوية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من أجل الحفاظ على حقوق جميع المهاجرين، تعتقد اللجنة المذكورة آنفاً أن هناك حاجة لإطار قانوني دولي ووطني ملزم لكل فئة من المهاجرين ودعمت، بالتالي، إنشاء التشريعات الوطنية لمكافحة وتجنب تهريب المهاجرين بحراً وبراً وجواً. وتمّ تخصيص قسم من القانون أيضاً لتوفير الحماية والمساعدات للمهاجرين، لا سيما المهاجرين من النساء والأطفال. وتم التشديد أيضاً على أن نجاح هذه الجهود يرتكز على تنسيق تبادل المعلومات لملاحقة شبكات الجرائم المنظمة على نحو أكثر فعالية. وتنفّذ اللجنة المبادرات الرامية إلى منع الهجرة غير النظامية مثل حملة وسائل الإعلام التي تصور مخاطر الهجرة غير النظامية وحملة تحت شعار «مصر هي مستقبلك»، التي توفر معلومات حول الحلول الاقتصادية البديلة المتاحة للشباب لتسهيل وصولهم إلى سوق العمل.

٦٨. وبدأ ممثل عملية بالي عرضه بملخص أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتعامل أيضاً مع تدفقات الهجرة المختلطة الكبيرة، بما في ذلك من خلال الطريق البحري، على سبيل المثال في بحر أندامان. وأكد أن عملية بالي مثال جيد على تقاسم المسؤولية والأعباء بين الدول حيث أنها تعتبر منبراً للشراكة والتنسيق من أجل معالجة الهجرة غير النظامية وتهريب البشر والاتجار بهم من خلال اتباع نهج شامل. وهذا يشمل الوقاية من خلال رفع مستوى الوعي في بلدان المنشأ، والكشف المبكر، والحماية غير التمييزية لجميع ضحايا التهريب أو الإتجار، ضمان سلامة وأمن جميع البشر ومحاكمة جميع المتاجرين والمهربين. ومع ذلك، لا بدّ من تمديد تقاسم المسؤولية لتشمل المجتمع الدولي بأسره من أجل معالجة الأسباب الجذرية عبر تضافر الجهود لتجنب نشوب الصراعات وإدارة عدم الاستقرار وتعزيز التنمية الشاملة للجميع. وهناك حاجة إلى دعم من المنظمات الدولية بالإضافة إلى المزيد من التنسيق وتبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات والإجراءات الفعالة بين العمليات التشاورية الإقليمية. وأشار في الختام إلى أنّ المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يمكن أن توفر لكافة العمليات التشاورية الإقليمية مجموعة من أفضل الممارسات (السياسة والممارسة) التي تعتمدها العمليات التشاورية الإقليمية المختلفة ليستفيد منها الآخرون.

٦٩. وأوضح ممثل عملية ألماتي أن هناك عدة عوامل وأسباب للهجرة في المنطقة ناجمة عن إرث التقاليد البدوية في آسيا الوسطى من ناحية، وعن عدم الاستقرار في أفغانستان من ناحية أخرى، فضلاً عن الكوارث الطبيعية واسعة النطاق والقضايا البيئية في المنطقة. وكانت روسيا البلد المقصد الرئيسي للمهاجرين من آسيا الوسطى وأصبحت التحويلات المالية ذات أهمية متزايدة بالنسبة للاقتصادات الوطنية، مثل قيرغيزستان وأوزبكستان، حيث تشكل التحويلات حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. للاستجابة إلى تحديات تدفقات الهجرة المختلطة، وجهت عملية ألماتي تركيزها نحو المشاريع التي تنطوي على الشتات بالإضافة إلى هجرة اليد العاملة. وتسعى الدول المشاركة في عملية ألماتي إلى تعميم التنمية البشرية المترتبة عن هجرة اليد العاملة وتدفقات التحويلات في السياسات الإنمائية الوطنية والبرمجة. وعلاوة على ذلك، تمّت مناقشة كيف يمكن أن تؤدي فرص العمل إلى إيجاد حلول للاجئين، والتنمية الاقتصادية لبلدان المقصد واللجوء والمنشأ باستكشاف الممارسات الدولية وإمكانية تطبيقها في آسيا الوسطى.

معالجة قضايا الحماية في البحر

٧٠. تعتقد قوات خفر السواحل الإيطالية أن الهجرة ليست مشكلة يجب حلّها، إنما هي واقع يجب إدارته بطريقة مسؤولة وإنسانية. وأكدت أن الهجرة المختلطة عن طريق البحر ليست مجرد مسألة إدارة الحدود، بل هي أساساً مسألة إنسانية ومسألة بحث وإنقاذ، نظراً للعدد الكبير من القوارب غير الآمنة التي يستخدمها المهربون والرحلة الطويلة في البحار الهائجة للوصول إلى الشواطئ الإيطالية من شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط. لا بدّ من ردّ فعل فوري وليس هناك وقت لانتظار الحلول متوسطة أو طويلة الأجل غالباً. إنّ البحث والإنقاذ ظاهرة معقدة تحتاج إلى المعالجة من خلال اتباع نهج شامل وكلّي من قبل المجتمع الدولي بأسره والسلطات في أوروبا.

٧١. كمثال عن العملية الفعالة للدولة فيما يتعلق بالحماية في البحر، تمّ توضيح قضية خفر السواحل الإيطالية. تشمل مهامها الرئيسية: البحث والإنقاذ؛ سلامة الملاحة؛ أمن السفن والموانئ؛ حماية البيئة البحرية؛ رصد حركة النقل البحري؛ حماية الموارد السمكية ومراقبة أنشطة الصيد؛ الشرطة القضائية وإنفاذ القانون في البحر؛ فضلاً عن المهام الإدارية للملاحة وحركة النقل البحري، والممتلكات العامة والقوارب الترفيهية. وأنقذت قوات خفر السواحل الإيطالية منذ العام ١٩٩١ حوالي ٥٠٠,٠٠٠ شخصاً.

٧٢. تعتبر إيطاليا أنّ القوراب المكتظة، دون معدات السلامة ودون طاقم مؤهل هي في خطر، حتى في حالة غياب طلب للإنقاذ، وفقاً لمبدأ «الاحتياطات المعقولة» لتفادي وقوع الحوادث. لا تنفّذ دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى، كاليونان ومالطا، عمليات الإنقاذ

خامساً: دور العمليات التشاورية الإقليمية في حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين في سياق الهجرة الحالية

٦٣. كواحدة من النقاط الهامة في خطة العمل المكونة من ثماني نقاط حول إجراء جعل الهجرة تعمل، تعطي العمليات التشاورية الإقليمية الأولوية لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين. بحثت هذه الجلسة أولاً في آليات الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان للمهاجرين في أمريكا الجنوبية ثم تطرّقت للحاجة إلى التصدي لتحديات الهجرة الحالية مثل تدفقات الهجرة المختلطة، والحماية في عرض البحر من خلال نهج يركز على الحقوق.

دور العمليات التشاورية الإقليمية في مجال حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين

٦٤. تمّ طرح النموذج الجديد لسياسات الهجرة في السوق المشتركة للجنوب، ميركوسور[٤]، كمثال لإطار عمل إقليمي ذات معايير عالية من الحماية الدولية. صادقت أغلبية الدول الأعضاء على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وينصّ الاتفاق المتعلق بالإقامة لمواطني دول ميركوسور على حق مواطني الدول الأعضاء في الحصول على الإقامة القانونية في أراضي الدول الأعضاء الأخرى. وهناك اتفاقات ثنائية وإقليمية وإقليمية فرعية تعترف بحقوق الإنسان للمهاجرين بصرف النظر عن حالة هجرتهم، وتعزيز سياسة حرية تنقّل الأشخاص ووضع خطة تدريجية للجنسية الإقليمية. وقد تبنت بعض الدول كالأرجنتين وأوروغواي القوانين الوطنية التي تعترف بحقوق المهاجرين، والسياسات التي تركز على المهاجرين، وهناك مبادرات من أجل إدراج المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في تشريعات الهجرة في تشيلي، والبرازيل والإكوادور وبيرو. وبفضل الفتوى الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن حماية حقوق المراهقين والأطفال المهاجرين، تمّ تحديد الحد الأدنى من الالتزامات لدول المنشأ والعبور والمقصد لضمان حماية حقوق الأطفال المهاجرين ومبدأ عدم احتجاز الأطفال بغض النظر عن حالة هجرتهم وفرض تطبيق مبدأ عدم الإعادة القسرية. تشكّل الهجرة وتنقل الأشخاص وجود مجتمع يتمتع بالذاكرة الاجتماعية والتطلعات والمستقبل المشترك. تسعى ميركوسور إلى مواجهة التحديات في المنطقة: دمج منظور حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية، ودمج منظور التنمية والهجرة مع التركيز على حقوق الإنسان في السياسات العامة؛ وضع مؤشرات لتقييم التقدم المحرز من أجل الوفاء بالالتزامات القانونية؛ تعزيز المؤسسات العامة لحقوق الإنسان. إنّ حقوق الإنسان للمهاجرين وظروف الاندماج الاجتماعي الكامل ضرورية جداً لتعزيز السياسات الوطنية، واستراتيجيات التعاون الإقليمي والالتزام بعمليات جديدة والآليات الدولية.

٦٥. في هذا الصدد، يعزز مؤتمر أمريكا الجنوبية حول الهجرة المقاربة المتكاملة القائمة على اعتبار المهاجر موضوعاً للحقوق، وأن المهاجر هو محور سياسة الهجرة.

دور العمليات التشاورية الإقليمية في معالجة تدفقات الهجرة المختلطة

٦٦. ركّز العرض الذي قدمه الممثل العربي للعمليات التشاورية الإقليمية على التحديات في مجال معالجة تدفقات الهجرة المختلطة في ظلّ عدم وجود إطار قانوني دولي. سعى المجتمع الدولي وخصوصاً المنظمات الدولية إلى تحسين معيشة المهاجرين وضمان حمايتهم؛ إلاّ أن المنظمات الدولية، بحسب رأي الممثل العربي للعمليات التشاورية الإقليمية، قد واجهت تحديات هائلة في مواءمة وتنسيق أعمالها. على الرغم من أن الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية في التصدي للجوانب المختلفة لتدفقات الهجرة المختلطة، لا بدّ من تقاسم المسؤوليات على قدم المساواة بشكل أفضل داخل المجتمع الدولي. وشدّد على أن تحديد وضع المهاجرين وكذلك تقييم احتياجاتهم هو أحد الجوانب الحاسمة والصعبة للتعامل مع تدفقات الهجرة المختلطة لأنه يستغرق وقتاً طويلاً، وله انعكاسات على بلدان المنشأ وبلدان المقصد في نهاية المطاف. وأشار في الختام، إلى الحاجة إلى معالجة أسباب وأعراض تدفقات

٤ ميركوسور هو منظمة حكومية اقتصادية إقليمية؛ إنّ الدول الأعضاء فيها هي الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الباراغواي، الأوروغواي وفنزويلا، أمّا الدول الأعضاء المنتسبة فهي تشيلي، كولومبيا، الاكوادور، غيانا، بيرو وسورينام.

رابعاً: التفاعل بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية

٥٩. أشارت الجلسة التحديثات حول المنتدى العالمي للهجرة والتنمية إلى التطورات التي حدثت في مجال الهجرة والتنمية والإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي، لا سيما في إطار عملية المنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية، منذ الاجتماع العالمي الرابع للعمليات التشاورية الإقليمية في ليما في العام ٢٠١٣. سلطت السويد، بحسب رئيس المنتدى للعام ٢٠١٣-٢٠١٤، الضوء على إمكانات الهجرة من أجل التنمية، ودعت إلى إدراج الهجرة في جدول أعمال التنمية من خلال قيادة عملية مشاركة المنتدى ومساهمته في الحوار الثاني رفيع المستوى للأمم المتحدة. عقدت السويد المنتدى السابع في استكهولم في أيار في العام بنجاح ٢٠١٤.

٦٠. وقامت تركيا كونها رئيس المنتدى الحالي (٢٠١٤-٢٠١٥) بتنظيم الاجتماع الثامن لقمّة المنتدى في اسطنبول في ١٤-١٦ تشرين الأول عام ٢٠١٥، مما أسفر، ضمن أمور أخرى، عن طرح موضوع الهجرة القسرية كنقطة تركيز مواضيعية، كمناشدة للمنتدى ليؤدي دوراً في تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة، وإنشاء آلية جديدة للتفاعل بين القطاعين العام والخاص.

٦١. ستستضيف بنغلاديش المنتدى في العام ٢٠١٦ وموضوعه الرئيسي «الهجرة التي تعمل من أجل التنمية المستدامة للجميع»، ويهدف إلى تعزيز دور المنتدى في تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص.

٦٢. أكّدت الجلسة على أهمية تعزيز المزيد من التآزر بين المنتدى العالمي للهجرة والتنمية والعمليات التشاورية الإقليمية وناقشت التحديات الرئيسية في هذا الصدد. وشملت هذه التحديات حقيقة أنه غالباً ما يتمّ تعيين المسؤولين كمراكز للتنسيق في العمليات الإقليمية والعالمية في مجال الهجرة. ولذلك أوصت بالحفاظ على التواصل المنتظم بين مراكز التنسيق، وتعزيز مشاركة العمليات التشاورية الإقليمية في اجتماعات المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، حيثما أمكن. كذلك أوصت بتشجيع التبادل المنتظم للخبرات والدروس المستفادة، من خلال الآليات القائمة أيضاً كمنهاج عمل المنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية على شبكة الإنترنت لإقامة الشراكات.

ومساحة خاصة للأمانات في قسم العملية التشاورية الإقليمية على الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للهجرة. إنّ إحدى أهم إستنتاجات المجموعة الجانبية الرابعة مشاركة أفضل الممارسات المتبعة في المشاريع التي تدعمها أمانات العملية التشاورية الإقليمية، بما في ذلك التقييمات والمؤشرات والمنهجيات الناجحة المستخدمة وبتنظيم تبادل المعلومات وفقاً للمواضيع.

٥٨. تم التأكيد على أن أمانات العملية التشاورية الإقليمية يمكن أن تساهم في الروابط بين المسؤولين الحكوميين المشاركين في مختلف آليات التشاور بين الدول بشأن الهجرة. يمكن دعوة أمانات العملية التشاورية الإقليمية كمراقبين للعمليات الأخرى بهدف تحسين التنسيق.

٥١. تم التأكيد على الحاجة إلى التعاون على الصعيد الوطني بين البلدان المصدرة والبلدان المستقبلة للعمالة. تمحورت المناقشة حول كيف يمكن للعمليات التشاورية الإقليمية أن تساعد في معالجة مختلف قضايا هجرة اليد العاملة، مثل دور الحكومات المشاركة في الحد من تكاليف توظيف اليد العاملة، أو سد الثغرات في البيانات والبحوث. كما أوصي بأن العمليات التشاورية الإقليمية يمكن أن تلعب دوراً في تعزيز الحوكمة العابرة للحدود في مجال هجرة اليد العاملة، لا سيما في الجانب المتعلق بالتوظيف.

دور العمليات التشاورية الإقليمية في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٥٢. بحثت المجموعة الجانبية الثالثة الدور الحاسم الذي تؤديه العمليات التشاورية الإقليمية في تنفيذ وإستعراض الأهداف المتعلقة بالهجرة لأهداف التنمية المستدامة وإستكشاف آليات لضمان إستمرار مشاركة العمليات التشاورية الإقليمية في هذه العملية. نظرت المجموعة الفرعية إلى المنصات الرئيسية على المستويات العالمية والإقليمية التي يمكن أن تدعم التنفيذ والمتابعة، ومراجعة الأهداف المتصلة بالهجرة، ودور العمليات التشاورية الإقليمية في التنفيذ والمتابعة والمراجعة، ومحاذاة العمليات التشاورية الإقليمية مع إطار أهداف التنمية المستدامة وروابط العمليات التشاورية الإقليمية مع العمليات الأخرى والمتنديات من إجل دعم تنفيذ ومتابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة.

٥٣. إن المرجع الأبرز للهجرة في خطة ٢٠٣٠ هو الهدف ١٠,٧ بشأن «تسهيل هجرة منظمة وآمنة ومنتظمة ومسؤولة ونقل الأشخاص بما في ذلك عبر تنفيذ سياسات هجرة مخطط لها ومنظمة جيداً» تحت هدف التنمية المستدامة العاشر بشأن الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. من المتوقع أن يُحرض هذا الهدف الحكومات بشكل أكثر زخماً لتعتمد سياسات ذات أخلاقية عالية للهجرة بغية تعزيز الهجرة الكريمة والمنظمة والآمنة لصالح الجميع. تدعو الأهداف الأخرى المتعلقة بالهجرة إلى القضاء على أعمال السخرة والاتجار بالبشر، وتأمين بيئة عمل آمنة، بما في ذلك للعمال المهاجرين، وتخفيض تكلفة التحويلات المالية للمهاجرين والحد بشكل كبير من عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث.

٥٤. قد تشكل التقارير الإحصائية الحكومية وتقارير أصحاب المصالح الوطنية والمعلومات والبيانات المتاحة من وكالات الأمم المتحدة المدخلات الرئيسية وذلك للمتابعة والمراجعة على المستوى الوطني. أمّا على المستوى الإقليمي، فقد تم إقتراح أن تحدد الدول الأعضاء الآليات القائمة وعمليات أصحاب المصلحة المتعددين للانخراط في التعلم من الأقران، وتبادل أفضل الممارسات، والتعاون في القضايا العابرة للحدود ومناقشة الأهداف المشتركة. على الصعيد العالمي، فإن المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة يتولى متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة.

٥٥. تمثلت واحدة من أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال مجموعة العمل الجانبية بأنه يجب على العمليات التشاورية الإقليمية أن تلعب دوراً أقوى في تنفيذ ومتابعة خطة ٢٠٣٠. يجب أن تعزز هذه العمليات ملكيتها لخطة ٢٠٣٠ من خلال تقييم ما قامت به مسبقاً كل عملية تشاورية إقليمية تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة واستخدام هذه الأخيرة كنقطة مرجعية لتوسيع نطاق جداول أعمالها. كما يجب أن تتعاون العمليات التشاورية الإقليمية في هذا الصدد مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام. إضافة إلى ذلك، ولبناء قدرات العمليات التشاورية الإقليمية، ينبغي أن تضم خبراء من مختلف وزارات الحكومة لضمان نهج متعدد القطاعات لتكون قادرة على معالجة أهداف التنمية المستدامة بشكل ملائم من خلال العمليات التشاورية الإقليمية.

دور أمانات العملية التشاورية الإقليمية مقابل الخطة العالمية الجديدة للهجرة والتنمية

٥٦. ناقشت المجموعة الجانبية الرابعة الدور المهم الذي تلعبه أمانات العملية التشاورية الإقليمية كأساس للعمليات التشاورية الإقليمية، والسبل لتعاون أكبر بين الأمانات. أشارت المجموعة الجانبية للجلسة العامة مع الإستنتاجات الأساسية حول موضوعها الخاص والتوصيات تجاه دور العمليات التشاورية الإقليمية في المناطق المحددة. كما ناقشت هذه المجموعة الوظائف والمهام التي تقوم بها أمانات العملية التشاورية الإقليمية وآليات التعاون المنتظم بين الأمانات على المستوى الإقليمي من أجل تطوير مشاريع مشتركة بين العمليات التشاورية الإقليمية. أثني على المنظمات الدولية بسبب دورها المهم في دعم أمانات العملية التشاورية الإقليمية.

٥٧. إقراراً بغنى الخبرة والمعرفة والمعلومات من أمانات العملية التشاورية الإقليمية، تم الإقتراح إنشاء آلية تبادل منتظمة فيما بينها، التي يمكن أن تكون على شكل قائمة بريدية إلكترونية، ونشرات إخبارية، مؤتمرات صوتية ومصورة، وندوات

الخاص في العمليات التشاورية الإقليمية.

٤٢. حصل المشاركون على فرصة حضور مجموعات أصغر من أجل المراجعة المعمقة للتقدم الذي أحرزته العمليات التشاورية الإقليمية فيما يتعلق ببعض مجالات جدول الأعمال المكوّن من ثماني نقاط للحوار رفيع المستوى للعام ٢٠١٣ بالإضافة إلى التفكير في دور العمليات التشاورية الإقليمية والخطوات الواجب إتباعها فيما يتعلق بتنفيذ ومراجعة أهداف الهجرة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

دور العمليات التشاورية الإقليمية في حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين والقضاء على إستغلالهم والتصدي إلى محنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل

٤٣. إستعرضت مجموعة العمل الجانبية الأولى الإجراءات والتحديات التي واجهت العمليات التشاورية الإقليمية لضمان حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، والقضاء على إستغلالهم، بما في ذلك الاتجار بالبشر، ومعالجة محنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل.

٤٤. تتمثل إحدى التوصيات الرئيسية بمواصلة إدراج قضايا حقوق الإنسان بصورة منتظمة في جدول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية؛ وتوضيح كيفية إعطاء الصيغة العملية إلى معايير حقوق الإنسان التي تنطبق على المهاجرين؛ وإيلاء إهتمام خاص إلى المهاجرين ذوي الأوضاع الضعيفة.

٤٥. أكد المشاركون على أهمية التطبيق الصحيح للتجريم، والتشريع؛ كما شددوا على أهمية تعزيز سبل الهجرة الآمنة.

٤٦. وتمّت الإشارة إلى توصية هامة أخرى وهي الحاجة إلى توضيح المعايير الدولية، وتعزيز مبدأ عدم التمييز، وتسوية أوضاع المهاجرين، وتحديد الحد الأدنى من المعايير للأطفال المهاجرين، والتوجيهات الأكثر منهجية وعملية في إنفاذ حقوق الإنسان للمهاجرين.

٤٧. كما أُوصي بتعزيز حقوق الإنسان كالبنود الدائمة في جداول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية، ولهذا الغرض بغية زيادة التنوع المؤسسي للموظفين المشاركين في العمليات التشاورية الإقليمية.

دور العمليات التشاورية الإقليمية في تخفيض تكاليف هجرة اليد العاملة

٤٨. بحثت مجموعة العمل الجانبية الثانية في المشاركة في العمليات التشاورية الإقليمية لخفض تكلفة الهجرة اليد العاملة، وتشاركت في أفضل الممارسات والدروس المكتسبة من الأنشطة والمشاريع التي تنفذها العمليات التشاورية الإقليمية.

٤٩. نوقشت ورقة «تعزيز العمل الكريم للعمال المهاجرين التي أعدتها منظمة العمل الدولية (منظمة العمل الدولية)[٣] خلال المجموعة الفرعية. وتم التشديد على أن الهجرة المعاصرة ترتبط، مباشرة أو بشكل غير مباشر، بعالم العمل وبالسعي من أجل فرص عمل لائقة، وبالتالي، ينبغي النظر إلى العمل اللائق في مناقشة الهجرة الدولية في جدول الأعمال العالمي المقبل المتعلق بالتنمية المستدامة. ويشمل الإطار الجديد للتنمية المستدامة هدفاً في «حماية حقوق العمال وتعزيز بيئات عمل آمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، لا سيما النساء المهاجرات، وهؤلاء الذي يعملون بشكل مؤقت» (الهدف ٨,٨). وتشمل المؤشرات لقياس الهدف ٨,٨ تلك المتعلقة بمعايير العمل الدولية، والعمالة والأجور وظروف العمل، وتغطية الضمان الاجتماعي، والاعتراف بالمهارات والمؤهلات، والحد من التكاليف المتصلة بالتوظيف والحوار الاجتماعي. ينبغي النظر إلى تكاليف هجرة اليد العاملة في السياق الأوسع للعمالة وأسواق العمل وليس فقط من خلال نظرة ضيقة لمعاملات التحويل.

٥٠. أدت المناقشة إلى توصيات هامة، وكانت إحداها أهمية اعتبار تكاليف هجرة اليد العاملة ليست فقط التكاليف المالية بل الاجتماعية أيضاً، مثل نضوب موارد المهارات في بلدان المنشأ، والخسائر التي تصيب الأسر بسبب الإنفصال، أو الإعتداء على الأطفال. يجب أن تحدّد العمليات التشاورية الإقليمية بشكل منهجي أولويات تكاليف هجرة العمالة.

٣ أعدتها منظمة العمل الدولية كأساس للمناقشة خلال الاجتماع المواضيعي المتعلق بالهجرة في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية للمنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (٥ شباط ٢٠١٥) والاجتماع التنسيقي الدولي الثالث عشر بشأن الهجرة الدولية (١٢ شباط ٢٠١٥).

ثالثاً: مساهمة العملية التشاورية الإقليمية لإدماج الهجرة في سياسات التنمية العالمية

٣٥. إن المتابعة لنتائج الحوار رفيع المستوى للأمم المتحدة للعام ٢٠١٣ حول الهجرة الدولية والتنمية كانت موضوع «الاجتماع العالمي الخامس للعمليات التشاورية الإقليمية». قدّمت الجلسة الثانية فرصة لمراجعة التقدم الذي أحرزته العمليات التشاورية الإقليمية بشأن جدول الأعمال المكون من ثماني نقاط للعمل على الهجرة مع التركيز بشكل خاص على إدخال الهجرة في خطة التمية المستدامة ٢٠٣٠ الذي اعتمد مؤخراً.

٣٦. لخّص الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية التطورات الرئيسية منذ الحوار رفيع المستوى للعام ٢٠١٣، لا سيما إدخال الهجرة في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. ويعتبر تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة مهمة صعبة جراء التصور السائد للهجرة كأزمة، حيث يجب إلغائه. أكد مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أن الهجرة بحد ذاتها ليست أزمة، بل الأزمة هي أسباب إنتقال المهاجرين مثل: الكوارث الطبيعية، والفقر، والأنظمة السياسية، وعدم الحصول على أبسط الحقوق الأساسية، إلخ. وغالباً ما يمكن إعتبار طريقة إدارة الهجرة، مثل حالات تشجيع الكراهية أو فصل الأسر في عملية طلب اللجوء يساهم في هذه الأزمة.

٣٧. كما تم التشديد على أهمية إدارة الهجرة بشكل صحيح، وربط الهجرة بالتنمية، مع التركيز على كرامة المهاجرين والإندماج والرفاهية. وتم التركيز على أهمية دور العمليات التشاورية الإقليمية في إرشاد الحكومات في عملية إتخاذ القرارات كذلك في تغيير النظرة العامة السلبية للمهاجرين. تم التأكيد على أن العمليات التشاورية الإقليمية كمنتديات للحوار والتبادل ينبغي أن تلعب دوراً أكبر في تشجيع خبراء الهجرة لتحليل وتوجيه ورصد السياسات بشكل أفضل واستحداث طرق جديدة ومبتكرة لإدارة الهجرة بهدف تحسين مستقبل الملايين من الناس.

٣٨. وعرضت نتائج الدراسة التجريبية التي أجراها المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة للمنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية حول «دور حوارات الهجرة الإقليمية وخطة الهجرة العالمية والتنمية». قيّمت الدراسة تطور العمليات التشاورية الإقليمية الخمسة المحددة (عملية بودابست، عملية براغ، وهجرة العبور حول المتوسط وعملية الرباط ومشروع «يوروميد للهجرة ٣» الممول من الاتحاد الأوروبي، الذي يشمل مكونات الحوار) وروابطها مع المنتدى من خلال المقابلات الهاتفية الإحدى والعشرين شبه المنظمة مع الخبراء وممثلي الدولة وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية.

٣٩. وكشفت الدراسة الفروق بين العمليات التشاورية الإقليمية. تركز العمليات التشاورية الإقليمية أساساً بإتجاه الشرق (عملية بودابست، وعملية براغ) على إدارة الحدود والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. أصبح التركيز على التنمية فقط في عملية بودابست في الآونة الأخيرة، في حين أن عملية براغ والعمليات التشاورية الإقليمية بإتجاه الجنوب (هجرة العبور حول المتوسط، وعملية الرباط) كانت دائماً تركز على الجانب الإنمائي للهجرة، على سبيل المثال الشتات.

٤٠. أظهرت الدراسة فائدة متفاوتة من العمليات التشاورية الإقليمية في النقاش حول أهداف التنمية المستدامة، ولكنها أوصت أن العمليات التشاورية الإقليمية تتمتع بدور في تنفيذ متابعة أهداف التنمية المستدامة لا سيما فيما يتعلق بالهدف ١٠,٧ «تسهيل هجرة منظمة وآمنة ومنتظمة ومسؤولة وتنقّل الأشخاص، بما في ذلك عن طريق تنفيذ سياسات الهجرة المخططة والمنظمة بشكل جيد».

٤١. بالنظر إلى الروابط بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية، أشارت الدراسة إلى أنه غالباً ما يحضر مختلف ممثلي الحكومة نفسها في المنتديات الوطنية والإقليمية والعالمية، مما يؤدي إلى محدودية التبادل المنتظم للمعلومات بين المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وبالتالي، أوصت الدراسة بتحسين تبادل المعلومات والخبرات وإنشاء قنوات الاتصال العادية، وإستخدام المنصة العالمية لأغراض تبادل المحتوى والمنهجية. كما توصي الدراسة إقامة «يوم الحوارات بشأن الهجرة الإقليمية» في المنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية والتعاون الأكثر إستهدافاً ومشاركة المجتمع المدني ومنظمات الشتات والقطاع

الدولية للهجرة بدعم حكومات منطقة الكاريبي، بناءً على طلبها خلال مؤتمر برازيليا في عام ٢٠١٤، لتطوير الأسس اللازمة لإنشاء عملية تشاورية إقليمية لمنطقة الكاريبي. وقد تم الاتفاق على عقد إجتماع بين البلدان والأقاليم في العام المقبل من أجل تحديد خطة عمل لتأسيس العملية التشاورية الإقليمية في الكاريبي.

٢٨. منذ عام ٢٠١٣، وضعت **المشاورة الوزارية حول التوظيف ما وراء البحار والعمل التعاقدي في بلدان المنشأ في آسيا (عملية كولومبو)** خارطة طريق تسعى إلى تعزيز المشاركة مع بلدان المقصد بشأن قضايا تنقّل اليد العاملة لإحراز التقدم في أعقاب خمسة مجالات مواضيعية: (أ) الإعتراف بالمؤهلات والمهارات (ب) تخفيض تكاليف نقل التحويلات المالية (ج) ممارسات توظيف اليد العاملة الأخلاقية، (د) فعالية التوجيه والتمكين قبل المغادرة، (ه) تعزيز قدرات البلدان المشاركة في عملية كولومبو لتتبع إتجاهات سوق العمل. تقوم عملية كولومبو حالياً بتنفيذ مشروع ممول من التعاون الإنمائي السويسري للنهوض بهذه المجالات المواضيعية الخمسة في بلدان عملية كولومبو بمساعدة من المنظمة الدولية للهجرة. كما التزمت عملية كولومبو بتعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال إجراء حوار بين آسيا والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣، وحوار أبو ظبي عبر مشاريع التعاون والمنتدى العالمي بشأن الهجرة والتنمية.

٢٩. يواصل **الحوار بشأن هجرة العبور حول المتوسط** بدعم خريطة آي- ماب، وهي منصة لتبادل المعلومات بشأن القدرات والممارسات المؤسسية نظراً للبلدان أو المناطق فيما يتعلق بنظم إدارة الهجرة ومما يسمح بالنفاذ إلى أحدث المعلومات من خلال المواد الإعلامية عن مختلف المسائل المتعلقة بالهجرة. بالإضافة إلى مبادرة رئيسية أخرى وهي *تعزيز سياسة الشتات الأفريقي والشرق أوسطي من خلال تبادل بين دول الجنوب* الذي يدعم «تطوير التوجيهات التشغيلية لبلدان الجنوب والتعاون الثلاثي». وتنفذ حالياً هجرة العبور حول المتوسط مشروع الهجرة بين دول البحر المتوسط بهدف الإسهام في تحسين إدارة الهجرة على المستوى المحلي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

٣٠. كان الهدف الرئيسي من **عملية براغ** النهوض بأهداف النهج العالمي للهجرة والتنقل، والإطار الشامل للبعد الخارجي لسياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي،أي في شرق وجنوب شرق أوروبا. تحولت عملية براغ من كونها منبراً للحوار لتنفيذ المشاريع على نحو متزايد مع ست مجالات للتركيز وهي: منع ومكافحة الهجرة غير النظامية؛ دمج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية؛ إعادة الدخول، والعودة الطوعية وإعادة الإدماج المستدامة؛ والهجرة والتنقل والتنمية؛ الهجرة القانونية مع التركيز بشكل خاص على هجرة اليد العاملة؛ اللجوء والحماية الدولية (التي أضيفت في العام ٢٠١١). تتمثل الأنشطة المقبلة بالإجتماع الوزاري في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٦، وإنشاء أكاديمية تدريب وإنشاء مرصد للهجرة.

٣١. أشار **المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة** إلى أعماله المتصلة بالأطفال والشباب المهاجرين. سيتم إعتماد «دليل العمل الإقليمي لحماية الأطفال والشباب المهاجرين»، الذي أعدّ بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، في إجتماع» نائب الوزير في المكسيك هذا العام. اعتمدت الدول الأعضاء في عام ٢٠١٤ «المبادئ التوجيهية لتطوير سياسات الهجرة بشأن الإندماج والعودة وإعادة الإدماج الخاصة بالمؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة»، الذي يدعم تصميم وتعديل السياسات الوطنية في العودة وإعادة الإدماج. أصبحت حماية ضحايا الاتجار بالبشر موضوع التركيز الجديد للمؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة. وتم التأكيد على أن المشاركة مع المجتمع المدني في جميع الاجتماعات أتاحت فهماً أعمق لقضايا الهجرة ودعمت تنفيذ توصيات ونقاط عمل البلدان في المؤتمر الإقليمي بشأن الهجرة.

٣٢. إعتمد **المؤتمر** الخامس عشر **لأمريكا الجنوبية بشأن الهجرة** في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥ إعلان سانتياغو وناقش المواضيع التالية: ١) ستتبادل البلدان الممارسات الجيدة وتحلل نقاط القوة ونقاط الضعف في الأنظمة المؤسسية وتحدد الفجوات الوطنية فيما يتعلق بسبل *اللجوء إلى العدالة من قبل المهاجرين*. ٢) فيما يتعلق *بالهجرة والمدن*، سينظم إجتماعاً لرؤساء بلديات دول أمريكا الجنوبية لمناقشة دور الحكومات المحلية في إدارة الهجرة. ٣) أما فيما يخص *التنقل الحر*، هناك حاجة لتحسين تنسيق ونقل المعلومات بين سلطات الهجرة في مختلف البلدان. ٤) سيتم تعزيز إستراتيجية إقليمية للتعاون بين بلدان الجنوب للتصدي إلى النزوح بسبب العوامل البيئية وتغير المناخ وسوف تدعم المنظمة الدولية للهجرة آلية تعاون إقليمية لحالات الطوارئ البيئية.

٣٣. إدراكاً للزيادة المستمرة في هجرة اليد العاملة ل ٣٦ مليون من سكان جنوب آسيا الذين يعيشون خارج منطقة **رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي**، والتكاليف الاجتماعية الناتجة عنها، فإن نيبال بصفتها الرئيس الحالي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي تدعو إلى آلية للتعاون الإقليمي بشأن الهجرة. في القمة الثامنة عشر إتفقت الدول الأعضاء على التعاون في إدارة الهجرة لضمان سلامة وأمن ورفاهية العمال المهاجرين. وحالياً، إن الاقتراح المقدم من نيبال الذي يقوم على إنشاء تعاون إقليمي ما زال قيد نظر الدول الأعضاء بهدف ١) تيسير التعاون بشأن قضايا الهجرة الرئيسية، ٢) تطوير إعلان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لتعزيز حقوق العمال المهاجرين، و٣) تحديد خمس مجالات مواضيعية ذات أولوية، وتسهيل تبادل المعلومات حول هجرة اليد العاملة.

٣٤. على صعيد المنطقة، تشهد **الكاريبي** إرتفاعاً في مستويات الهجرة الإقتصادية داخل المنطقة وخارجها فضلاً عن تحديات الهجرة الأخرى بدءاً من الهجرة المرتبطة بالكوارث الطبيعية إلى إدارة الحدود والاتجار بالبشر. وقد لاحظت حكومات البلدان والأقاليم في منطقة الكاريبي أهمية الفهم الأفضل والشامل وإدارة تدفقات الهجرة في المنطقة. وبالتالي، قد قامت المنظمة

٢١. شدّدت **عملية بودابست** على إقامة شراكة طرق الحرير للهجرة في الاجتماع الوزاري في اسطنبول عام ٢٠١٣، نتيجة لذلك تحول تركيز العمليات التشاورية الإقليمية من السيطرة على الهجرة نحو التحول إلى منصة للتعاون بشأن الجوانب الإيجابية للهجرة والتنمية. تم تحديد مجالات الأولوية للتعاون كالهجرة والتنقل والإندماج، والهجرة والتنمية، ومنع الهجرة غير القانونية والاتجار بالأشخاص، وضمان الحماية الدولية الأكثر فعالية. في العامين الماضيين، قامت عملية بودابست بأنشطة في جميع مجالات إدارة الهجرة بدءاً من وضع السياسات لإدارة البيانات، من الهجرة الشرعية إلى الهجرة غير النظامية، مع مراعاة الحاجة إلى إدخال الهجرة في صلب التخطيط الإنمائي.

٢٢. أطلقت **السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا العمليات التشاورية الإقليمية** في العام ٢٠١٣ بدعم من المنظمة الدولية للهجرة. سوف تعمل عملية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، كواحدة من أصغر العمليات التشاورية الإقليمية، على التصدي لتحديات الهجرة التالية: زيادة الهجرة غير النظامية، إنعدام الثقة في سياسة الهجرة بين الدول المشاركة والفساد في إنفاذ القانون، وعدم وجود آليات لتبادل البيانات وعدم وجود أوجه تآزر بين العمليات التشاورية الإقليمية في القارة الأفريقية وفي العالم. للتصدي لهذه التحديات، ستركز عملية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا على بناء القدرات بشأن حقوق المهاجرين، وإنشاء قاعدة البيانات الإقليمية وحالات الهجرة، المتتالية للحوار الإقليمي على الصعيد الوطني، وإدراج الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحوار، وتعزيز روابط وثيقة مع العمليات التشاورية الإقليمية الأخرى.

٢٣. وأبرز **الحوار الأوروبي الأفريقي حول الهجرة والتنمية (عملية الرباط)** أن مؤتمر روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ قد أقرّ على إعلان روما الذي وضع جدول أعمال عملية الرباط لعام ٢٠١٥-٢٠١٧، محدداً مجالات العمل: تشجيع الهجرة الشرعية ومحاربة الهجرة غير النظامية، وتعزيز الصلات بين الهجرة والتنمية والنهوض بالحماية الدولية. وتمّ التشديد أيضاً على أنه في ضوء أزمة الهجرة المستمرة في منطقة المتوسط، تركز عملية الرباط على بناء شراكات لإيجاد حلول لإدارة الهجرة والاستفادة من فوائدها. تعتبر عملية الرباط نفسها كأداة رئيسية لمتابعة نتائج قمة فاليتا حول الهجرة.

٢٤. ما زالت **المشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين**، بصفتها أقدم العمليات التشاورية الإقليمية التي احتفلت بالذكرى الثلاثين في عام ٢٠١٥، مختبراً للدول الأعضاء فيها من أجل النهوض بالأفكار واختبار فعالية سياسات الهجرة وبرامجها. اختار الرؤساء الدوريون للمشاورات الحكومية الدولية بشأن الهجرة واللجوء واللاجئين القضايا الحرجة في الوقت المناسب وفقاً لمواضيعها وذلك بهدف معالجة أهم تحديات الهجرة الملحة. وشملت المواضيع الأخيرة الأزمات الإنسانية مع عواقب الهجرة (٢٠١١)، ودور القطاع الخاص في الهجرة (٢٠١٣) والهجرة والتجارة (٢٠١٤) وتعزيز الثقة الشعبية في سياسة الهجرة والممارسة (٢٠١٥)، وإدارة الحدود (٢٠١٦). كما شاركت المشاورات الحكومية الدولية بإستضافة المشاورات الأولى لمبادرة المهاجرين في الدول التي تمر بأزمات هذا العام وهي ملتزمة بتعزيز التعاون والشراكات مع سائر العمليات التشاورية الإقليمية لخدمة الدول في معالجة المسائل المتعلقة بالهجرة.

٢٥. شدّدت **العملية التشاورية الإقليمية للهيئة الحكومية للتنمية** على فعاليتها في تنفيذ ومتابعة التوصيات المتعلقة بالسياسات بما أنها ترتبط إرتباطاً وثيقاً مع التجمع الإقتصادي الإقليمي للهيئة الحكومية للتنمية. تتمتع خطة العمل للهجرة للعام ٢٠١٥-٢٠٢٠ باثني عشر من مجالات الأولوية الرئيسية بدءاً من إدارة الحدود لتغير المناخ والهجرة. وتواصل الهيئة الحكومية الدولية مشاركتها الأكثر كثافة في العمليات التشاورية الإقليمية الأخرى في أفريقيا، فضلاً عن المبادرات الدولية الأخرى مثل مبادرة نانسن. نشرت الهيئة للحكومية للتنمية في الآونة الأخيرة مجموعة من الأدوات على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارة الهجرة وذلك لبناء المعرفة في مجال الهجرة بين الدول الأعضاء. ستركز البرامج المستقبلية للهيئة الحكومية للتنمية على تعزيز الحراك الإقليمي بغية توفير فرص أكثر محلية للشباب بشأن الهجرة.

٢٦. أطلقت **عملية الخرطوم** (مبادرة الإتحاد الأوروبي لتقصي طرق تدفق الهجرة من وإلى القرن الإفريقي) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وتهدف إلى التصدي للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بين القرن الإفريقي وأوروبا. وتم التشديد على أن الشراكات الإستراتيجية والتعاون بين بلدان الإتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية سيكون أمراً حاسماً للتصدي لتحديات الهجرة في المنطقة. يكمن السؤال المتبقي للمضي قدماً في كيفية ترجمة خطة العمل المعتمدة في جلسة اللجنة التوجيهية لعملية الخرطوم في شرم الشيخ، مصر، في نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى أنشطة على أرض الواقع.

٢٧. تم إطلاق **الحوار بشأن الهجرة في دول أفريقيا الوسطى** رسمياً في العام ٢٠١٢. منذ ذلك الحين قام فريق عمل بوضع طرائق تشغيل وتحديد لمجالات الأولوية. في أيار/مايو ٢٠١٥، تم إعتماد إنشاء العملية التشاورية الإقليمية في إطارها القانوني من قبل قمة رؤساء الدول الذي عقد في نجامينا في تشاد. حالياً، أصبح الإجتماع الأول للحوار بشأن الهجرة في دول أفريقيا الوسطى قيد الإعداد بدعم من أمانة التجمع الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى والمنظمة الدولية للهجرة. وسيناقش الإجتماع خطة عمل هذا الحوار، وإنشاء أمانة رسمية، وقضايا التمويل. كما سيعمل هذا الحوار وفقاً للتوصيات الصادرة عن الإجتماعات العالمية للعمليات التشاورية الإقليمية، فضلاً عن الإنخراط في قضايا الهجرة الناشئة في المنطقة.

ثانياً: من ليما إلى القاهرة: التفكير بالمسألة

١٦. لتلخيص أبرز إجراءات العمليات التشاورية الإقليمية منذ الاجتماع العالمي الرابع للعمليات التشاورية الإقليمية، فقد نشرت **حكومة بيرو** نتائج الاجتماع العالمي للعمليات التشاورية الإقليمية عام ٢٠١٣. أكّد هذا الاجتماع على الدور الهام للحوار والتعاون بين الدول من خلال العمليات التشاورية الإقليمية، وأوصى بالتبادل المنتظم بين المناطق، بما في ذلك تبادل مختلف الممارسات الجيدة التي تم تطويرها في بعض البلدان، وربما يمكن تكرارها في بلدان أخرى. خلال الاجتماع العالمي الرابع للعمليات التشاورية الإقليمية، تم التأكيد على ضرورة تعزيز القسم المخصص للعمليات التشاورية الإقليمية على الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للهجرة كمنصة للتبادل. وقد سلّط الضوء على أهمية الاجتماعات العالمية كل سنتين في رعاية التبادل الإقليمي، وأيدت العمليات التشاورية الإقليمية استمرار عقد هذه الاجتماعات. وتم التشديد على أن توصيات الاجتماع العالمي الرابع للعمليات التشاورية الإقليمية في سياق «الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية للعام ٢٠١٣ ساهم في إدراج الهجرة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

١٧. قدّمت **جامعة الدول العربية** نبذة إحصائية عن الهجرة الدولية في المنطقة العربية كمنطقة المنشأ والعبور والمقصد في نفس الوقت لكونها مضيفة للإجتماع العالمي الخامس للعمليات التشاورية الإقليمية. تم إستعراض الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية في سياق الهجرة خلال هذا العرض، وتم التركيز على الآليات المنشأة حديثاً بغية التنسيق بين الدول العربية الأعضاء، فضلاً عن التعاون مع المنظمات الدولية التي تعمل في المنطقة في مجال الهجرة. كما سلّط الضوء على أهمية التواصل مع المجتمعات العربية في الخارج، وإشراك المغتربين العرب في عملية التنمية في المنطقة العربية. ركّز هذا العرض على دور جامعة الدول العربية في إجراء التقارير والدراسات حول القضايا المتعلقة بالهجرة، وبرامج بناء القدرات لمسؤولي دولها الأعضاء، فضلاً عن جهودها في مجال جمع البيانات.

١٨. وأبرز ممثل **حوار أبو ظبي** المجالات الرئيسية للتركيز للعمليات التشاورية الإقليمية. ينفذ حوار أبو ظبي مشروعاً *نموذجياً حول تنمية المهارات والشهادة، ورفع المستوى والاعتراف* الذي يشمل الكويت والإمارات العربية المتحدة كدول مستقبلة والهند وباكستان وسريلانكا كدول مرسلة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم حوار أبو ظبي بوضع كتيبات إرشادية لإطلاع العمال المهاجرين بحقوقهم قبل الرحيل وبعد الوصول في إطار مبادرة *المعلومات الشاملة وبرنامج التوجيه للعمال المهاجرين*. علاوةً على ذلك، يعمل حوار أبو ظبي على الانخراط في مبادرتين لتبادل أفضل الممارسات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وأخيراً، يقوم حالياً حوار أبو ظبي جنباً إلى جنب مع المنظمة الدولية للهجرة بإجراء دراسة بحثية حول *تحديد وتحليل الانتهاكات* في *ممرات التوظيف*.

١٩. أطلقت **عملية ألماتي** رسمياً في حزيران/يونيو ٢٠١٣ في المؤتمر الوزاري حول حماية اللاجئين والهجرة الدولية. وفي وقت لاحق، تم عقد إجتماعين لكبار المسؤولين في ٢٠١٤ و٢٠١٥ تحت رئاسة كازاخستان حيث تم *التركيز على تدفقات الهجرة المختلطة من أفغانستان لما بعد عام ٢٠١٤* وفرص *هجرة العمالة والتحديات في آسيا الوسطى* على التوالي. نجح الرئيس الحالي في ترجمة توصيات إعلان ألماتي عملياً من خلال الأنشطة الوطنية وورش العمل الإقليمية التي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة والتي تهدف إلى بناء قدرات دول آسيا الوسطى لإدارة تدفقات الهجرة المختلطة، وضمان حماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من خلال تعزيز التعاون والحوار الإقليمي.

٢٠. قدم رئيس عملية بالي **بشأن تهريب الأشخاص، والاتجار بالأشخاص والجرائم العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة** مشاركة العمليات التشاورية الإقليمية في التنفيذ العملي للأولويات الرئيسية من خلال مكتب الدعم الإقليمي. يقوم مكتب الدعم الإقليمي بمشاريع، بصفته الذراع التشغيلي لدعم الدول الأعضاء، حول تعزيز تنفيذ التشريعات المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بمساعدة العودة الطوعية وإعادة الإدماج وتطوير سياسة الأدلة وآليات تنسيق التدريب الإقليمية. ويمكن تكرار نموذج مكتب الدعم الإقليمي كآلية فعالة لتنفيذ المشاريع عبر عمليات تشاورية إقليمية أخرى. تقوم عملية بالي بنشاط هام آخر وهو حملة التوعية بمخاطر الاتجار بالبشر. وتمّت الإشارة إلى أن الاجتماع الوزاري المقبل لعملية بالي سيعقد في آذار/مارس عام ٢٠١٦.

١٥. تعطي الدول المشاركة في عملية التشاور الإقليمية العربية الأولوية إلى الحاجة لتأمين الدعم اللازم لعمليات إنقاذ حياة المهاجرين عبر البحر المتوسط بغض النظر عن وضعهم، وتزويدهم بملاجئ ملائمة، وضمان إحترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين واتخاذ القرارات المتعلقة بالمهاجرين (بما في ذلك قرارات بشأن العودة) بالاستناد إلى مبادئ حقوق الإنسان. كما تمنح عملية التشاور الإقليمية العربية الأولوية أيضاً لوضع مؤشرات بشأن الهجرة في الإطار الجديد للتنمية المستدامة.

أولاً: تحديد المشهد: العمليات التشاورية الإقليمية وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

١٠. كان التركيز الموضوعي للاجتماع العالمي الخامس للعملية التشاورية الإقليمية على مساهمة هذه الأخيرة في تنفيذ ومراجعة الأهداف المتعلقة بالهجرة لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي اعتُمدت مؤخراً ومتابعة نتائج الحوار رفيع المستوى للأمم المتحدة لعام ٢٠١٣ بشأن الهجرة الدولية والتنمية. هيمنت التصريحات التي تدور حول هذا الموضوع على الجلسة الافتتاحية للاجتماع. وصف مدير عام المنظمة الدولية للهجرة في ملاحظاته التمهيدية المشهد العالمي للهجرة حيث تعمل العمليات التشاورية الإقليمية وآلية التشاور بين الدول بشأن الهجرة وتطرقت بشكل خاص لعوامل الهجرة الواسعة النطاق، بما في ذلك الديموغرافيا، والطلب على العمالة، وتكنولوجيا تقلص المسافة، والثورة الرقمية، والتراجع، والرغبة في حياة أفضل، والتباينات الاجتماعية والاقتصادية والكوارث. وعلّق أيضاً على دور وإنجازات العمليات التشاورية الإقليمية في فهم طبيعة وأسباب وعواقب الهجرة، واتباع اتجاهات الهجرة وأنماطها وتحديد استجابات سياسية ملائمة. ولخّص مساهمة العمليات التشاورية الإقليمية في السنوات العشر الماضية في زيادة تقدير المجتمع الدولي لقضايا الهجرة والتحديات، والتشجيع على التواصل بين المهاجرين، وبناء القدرات، وتشكيل السياسة العامة والثناء على جهود العمليات التشاورية الإقليمية بتبادل العمليات العالمية المهمة مثل الحوار الرفيع المستوى، والتنمية والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

١١. أشار المدير العام إلى آفاق التعاون المستقبلي. وفي هذا الصدد، أكد على ضرورة إدراج الهجرة والتنمية كمحور اهتمام مستمر على عمل العمليات التشاورية الإقليمية من أجل المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة من خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. بالنسبة للتحدي المتمثل بإدارة التنوع الناتج عن العمليات التشاورية الإقليمية للهجرة، يمكن أن تلعب دوراً في تعزيز استقبال ودمج المهاجرين السليم وتعزيز التعليم العام والبرامج الإعلامية وتوجيه الحكومات في تعزيز قنوات الهجرة القانونية العادية.

١٢. وتحدث الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية عن أهمية عقد الاجتماع العالمي للعملية التشاورية الإقليمية في المنطقة العربية في ضوء اتجاهات المهاجرين الراهنة في المنطقة. ووصف تحركات المهاجرين المعقدة والتي تؤثر أيضاً على المناطق المجاورة والزيادة في أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص النازحين داخلياً، بما في ذلك الحالات التي يصبح فيها المهاجرون ضحايا التهريب والاتجار بالبشر وتعيق في نهاية المطاف التنمية في المنطقة. ففي عام ٢٠١٣ فقط كان هناك أكثر من ٥٠ مليون مهاجر في المنطقة، بالإضافة إلى كون العديد من الدول العربية نقاط عبور رئيسية لطرق الهجرة غير الشرعية.

١٣. وشدد الأمين العام المساعد على أهمية الشراكات لتعزيز التعاون من أجل مواجهة تحديات الهجرة. ترأست جامعة الدول العربية بالإشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) فريق العمل بشأن الهجرة الدولية في المنطقة العربية والذي يهدف إلى تعزيز آليات التنسيق، وتحديد مجالات التعاون، وتطوير برامج الاستجابة المشتركة والمشاريع؛ وتبادل بيانات الهجرة وتكرار نماذج الهجرة الناجحة.

١٤. ذكر ممثل العملية التشاورية الإقليمية العربية بشأن الهجرة في كلمته أن هذه الأخيرة أنشأت من أجل تشكيل رؤية مشتركة بين دولها الأعضاء وبناء استراتيجيات الهجرة ومساعدة الحكومات على إنشاء شبكات التواصل وتبادل أفضل الممارسات، وتنسيق السياسات والمقاربات على المستويات الثنائية والإقليمية. عبر جمع اثنين وعشرين بلداً، ستكون عملية التشاور الإقليمية العربية منصة عربية لمناقشة قضايا الهجرة الدولية وتعزيز التعاون بين الدول المشاركة نحو فهم أعمق لقضايا الهجرة في المنطقة العربية، وتعزيز فهم مشترك حول الأسباب والأبعاد وأنماط وآثار الهجرة واتجاهاتها المستقبلية في المنطقة العربية، وكذلك مساعدة الحكومات للمشاركة مع رؤية موحدة في المناسبات العالمية المتعلقة بالهجرة. تتضمن أهداف عملية التشاور الإقليمية العربية: تسهيل التفاهم المشترك من خلال الحوار حول أسباب وتأثير الهجرة في المنطقة؛ إنشاء شبكة من البلدان التي لديها مواقف مشتركة، والتشجيع على المشاركة في المنتديات المختلفة المتعلقة بالهجرة ، وإنشاء مناهج عمل لبناء القدرات وتبادل المعلومات مع خبراء ومنظمات دولية معنية. وستعقد العملية التشاورية الإقليمية العربية اجتماعات سنوية.

ز) معالجة النقص في الأبحاث والبيانات حول الهجرة وحول هجرة اليد العاملة بشكل خاص. ويشمل النظر في هجرة اليد العاملة على جداول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية. الدعوة إلى المشاركة الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية حول سلامة اليد العاملة؛

ح) النظر في الوسائل المختلفة التي تم استخدامها من قبل العمليات التشاورية الإقليمية لإشراك مجموعة من أصحاب المصلحة كالمجتمع المدني، وإيجاد سبل للاستفادة من معارفهم والموارد التي يمكن أن تسهم بشكل مفيد في القضايا المطروحة على جداول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية.

ط) تشجيع المزيد من التآزر بين العمليات التشاورية الإقليمية والعمليات العالمية، ولا سيما المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، فعلى سبيل المثال من خلال تشجيع تبادل المعلومات المشتركة بين المنتدى العالمي للهجرة والتنمية والعمليات التشاورية الإقليمية، ومراعاة الترابط المتزايد بخصوص المشاركة في العمليات التشاورية الإقليمية والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية؛

ي) تشجيع التبادل المنتظم للأفكار والممارسات والدروس المستفادة بين أمانات العمليات التشاورية الإقليمية والكيانات الأخرى التي تدعم العمليات التشاورية الإقليمية.

ك) الطلب من المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن أفضل الممارسات التي تتبعها العمليات التشاورية الإقليمية في مجال تدفقات الهجرة المختلطة من أجل تسهيل التبادل والتعاون بين العمليات التشاورية الإقليمية.

٨. اعترف المشاركون بدور المنظمة الدولية للهجرة بوصفها الوكالة العالمية الرائدة في مجال الهجرة، وبخاصة جهودها الرامية إلى تعزيز وتيسير ودعم النقاش الإقليمي والعالمي والحوار حول الهجرة، فضلاً عن الدعم الذي وفرته للعمليات التشاورية الإقليمية ومحافل أخرى حول حوار الهجرة والتعاون.

٩. أعرب المشاركون عن عميق امتنانهم لجامعة الدول العربية لكرم استضافتها ورئاستها هذه المداولات.

في العمليات التشاورية الإقليمية في المجموعات الجانبية الصغرى حول حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، وتقليل تكلفة هجرة اليد العاملة، ودور العمليات التشاورية الإقليمية في مواجهة الأهداف المتعلقة بالهجرة من أهداف التنمية المستدامة ودور أمانات العمليات التشاورية الإقليمية. وتمّ التشديد على أهمية تعزيز التبادل المعمّق والمنتظم بين العمليات التشاورية الإقليمية وكذلك مع الحوارات على الصعيد العالمي كالمنتدى العالمي للهجرة والتنمية. في هذا الصدد، لوحظ أن العمليات التشاورية الإقليمية بحاجة إلى توسيع مشاوراتهم لتشمل الجهات المعنية الأخرى بشكل أكثر فعالية مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان نجاح سياسات الهجرة المناسبة.

٦. أبرز المشاركون في الجلسات الجانبية والمناقشات العامة عدة نقاط رئيسية على النحو التالي:

- اعترف الجميع بأن الهجرة هي إحدى القضايا العالمية الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين؛
- كانت الأهمية المركزية لحقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين موضوعاً متكرراً، وهو موضوع ينبغي أن يظلّ أولوية بالنسبة للعمليات التشاورية الإقليمية؛
- أشارت مناقشات عديدة إلى عدم وجود قنوات هجرة قانونية كافية تسمح بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وازدهار الشبكات الإجرامية المرتبطة والتي لها عواقب وخيمة على حياة وحقوق المهاجرين وقدرة الدول على تنظيم الهجرة؛
- تم اعتبار النظرة السلبية للمهاجرين وكراهية الأجانب من أهمّ التحديات التي يتعيّن معالجتها من قبل العمليات التشاورية الإقليمية مع الأخذ بعين الإعتبار استراتيجيات توليد الثقة العامة في سياسات الهجرة.
- يشكّل القصر غير المصحوبين مصدر قلق متزايد ينبغي أن توليها العمليات التشاورية الإقليمية اهتماماً أكبر.
- تم التأكيد مراراً على أنّ مسألة عدم وجود بيانات حول الهجرة هي عقبة أمام العمليات التشاورية الإقليمية وواضعي السياسات الوطنية.

٧. أوصى الاجتماع بأن العمليات التشاورية الإقليمية وآليات التشاور بين الدول يمكن أن تلعب دوراً نشطاً في:

أ) تعزيز اعتماد المؤشرات المتعلقة بالهجرة لأهداف التنمية المستدامة ودعم تنفيذ ورصد أهداف الهجرة المحددة من خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (على سبيل المثال عبر إجراء تقييمات أساسية للرصد المستقبلي لإنجازات أهداف التنمية المستدامة)؛

ب) تشجيع زيادة التنسيق بشأن الهجرة بين أصحاب المصلحة الوطنية ذات الصلة؛ تبادل الخبرات بين آليات التنسيق الوطنية حول الهجرة؛ وتشجيع مجموعة واسعة من الممثلين المحليين المشاركين في العمليات التشاورية الإقليمية لتعزيز السياسات الحكومية المتسقة والمتوازنة بخصوص الهجرة.

ج) مواصلة إدراج قضايا حقوق الإنسان بشكل منتظم على جدول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية؛ توضيح كيفية إعطاء الأثر العملي لمعايير حقوق الإنسان كما تطبّق على المهاجرين؛ وإيلاء اهتمام خاص لأولئك الذين في حالات الضعف؛

د) الاهتمام المباشر بسياسة الهجرة القسرية وتدفقات الهجرة المختلطة وإنقاذ أرواح المهاجرين وحمايتهم في البحر وعلى اليابسة. وتأثير تغير المناخ على الهجرة، وتدابير عملية لمعالجة الثغرات في حماية المهاجرين العالقين في الدول التي تمر بأزمات.

ه) المساهمة في المشاورات الإقليمية وغيرها التي عقدت كجزء من مبادرة المهاجرين في الدول التي تمر بأزمات، وخلاف ذلك المساهمة بالخبرات ووجهات النظر بشأن تطوير غير ملزم لمبادئ مبادرة المهاجرين في الدول التي تمرّ بأزمات والمبادئ التوجيهية والممارسات الفعالة، وتعزيز الاستخدام الواقعي على الصعيدين الإقليمي والمحلي من خلال العمليات التشاورية الإقليمية، بما في ذلك من خلال أنشطة بناء القدرات ذات الصلة؛

و) تعزيز قنوات الهجرة العادية والآمنة وتجريم الهجرة غير النظامية؛

الملخص التنفيذي

١. عُقد الاجتماع العالمي الخامس لرؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة (العمليات التشاورية الإقليمية) في مقر جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ٢١-٢٢ تشرين الأول، أكتوبر ٢٠١٥ تحت شعار التّحديّات الحاليّة التي تواجه الهجرة: دعم مُتابعة نتائج الحوار رفيع المُستوى بشأن الهجرة الدوليّة والتنمية للعام ٢٠١٣ وخطة التّنمية لما بعد عام ٢٠١٥. تم تنظيم الإجتماع بالإشتراك بين جامعة الدول العربية (LAS) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM). انطلقت عملية التشاور الإقليمية العربية رسمياً في الاجتماع.

٢. ضم الاجتماع ٨٦ مندوباً، بينهم ٣٥ من عمليات التشاور الإقليمي. شارك ممثلون عن رؤساء وأمانات العمليات التشاورية الإقليمية[١] وأمانات المنتديات الإقليمية حول الهجرة والأمين العام لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) جنباً إلى جنب مع خبراء من المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية[٢].

٣. عقد الاجتماع في وقت مناسب جداً للحالة الحرجة في المنطقة العربية وهي إحدى المناطق الأكثر تضرراً من الأزمات الهجرة المعقدة كان التركيز الموضوعي للاجتماع حول مساهمة العمليات التشاورية الإقليمية في تنفيذ واستعراض الأهداف المتعلقة بالهجرة التي تمّ اعتمادها مؤخراً خطة للتنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ ومتابعة لنتائج الحوار رفيع المُستوى بشأن الهجرة الدوليّة والتنمية للعام ٢٠١٣ (HLD).

٤. لخّصت الجلسة الأولى أبرز إجراءات العمليات التشاورية الإقليميةRCP منذ الاجتماع العالمي الرابع للعمليات التشاورية الإقليمية. شاركت حكومة البيرو نتائج الاجتماع العالمي للعمليات التشاورية الإقليمية ٢٠١٣، التي أكدت من جديد على أهمية الاجتماعات العالمية كل سنتين في رعاية التبادل الإقليمي وتسليط الضوء، ودعمت عمليات التشاور الإقليمي استمرار عقد هذه الاجتماعات. أعطت جامعة الدول العربية بوصفها المضيف للاجتماع العالمي الخامس للعمليات التشاورية الإقليمية لمحة عامة عن دورها الحساس في إدارة الأنشطة الإقليمية المختلفة لإدارة الهجرة في المنطقة العربية. وسلّط الضوء ممثلون عن عمليات التشاور الإقليمي المشاركة على الملامح الأساسية لعملهم وعن الإجراءات المتخذة منذ الاجتماع العالمي السابق. وأظهرت نظرة عامة أن العمليات التشاورية الإقليمية وسعت مناقشاتهم حول الموضوع فضلاً عن توسيع نطاق عملهم. وتشارك العمليات التشاورية الإقليمية بشكل متزايد على المستوى العملي، وتنفّذ مشاريع أخرى حول قضايا هجرة اليد العاملة ومكافحة الاتجار وتدفقات الهجرة المختلطة ومسائل أخرى حساسة تتعلّق بالهجرة. وكشفت التبادلات تقارباً متزايداً من قضايا الهجرة التي تهم العمليات التشاورية الإقليمية، وكذلك شدّدت على ضرورة استمرار التعاون وتبادل الخبرات بين العمليات التشاورية الإقليمية.

٥. ركّزت الجلسات المختلفة على إشراك العمليات التشاورية الإقليمية في متابعة نتائج الحوار رفيع المستوى ٢٠١٣، وقدمت للممثلين الفرصة لاستعراض إجراءات العمليات التشاورية الإقليمية الخاصة بهم حول جدول النقاط الثمانية للعمل على جعل الهجرة ممكنة. نوقشت موضوعات مثل حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين في سياق تدفقات الهجرة المختلطة ومعالجة محنة المهاجرين الذين انقطعت بهم السبل من خلال مناقشة مبادرة المهاجرين في الدول التي تمرّ بأزمات والآثار المترتبة على الهجرة القسرية وقدّر المشاركون إدراج موضوعي تغيّر المناخ والهجرة على جدول الأعمال كموضوع عاجل للعمليات التشاورية الإقليمية. قدّر المشاركون فرصة التفكير في الدور الحاسم للعمليات التشاورية الإقليمية في تنفيذ واستعراض الأهداف المتعلقة بالهجرة المعتمدة حديثاً لخطة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. تم التأكيد على أنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك المهاجرين يجب عكس العديد من الاتجاهات السلبية المتعلقة بالهجرة. ورحب المشاركون بفرصة تبادل الآراء وأفضل الممارسات

١ حوار أبو ظبي، عملية ألماتي، العملية التشاورية الإقليمية العربية، عملية بالي، عملية بودابست، عملية كولومبو، العملية التشاورية الإقليمية الكوميسا، العملية التشاورية الإقليمية - الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) مركز التنمية الدولي (IGC)، عملية الخرطوم، MIDCAS، عملية بويبلا، عملية الرباط، SACM. لم تتمكن MTM وعملية براغ من الحضور ولكن فوضت ممثّل أمانة عملية بودابست لتقديم البيانات بالنيابة عنهم. كما شارك أمين عام المكتب الإقليمي لغرب آسيا، وألقى كلمة نيابة عن العمليات التشاورية الإقليمية الناشئة في منطقة البحر الكاريبي.

٢ ممثلين عن مركز دراسات الهجرة واللاجئين (CMRS) في الجامعة الأمريكية في القاهرة، مركز جامعة جورج تاون للدراسات الدولية والإقليمية، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، المنظمة الدولية للهجرة، جامعة الدول العربية، ميركوسور، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة الاقتصادية ولغربي آسيا (الإسكوا) ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR). وشارك ممثلون عن رئاسة الحكومات الماضية والحاضرة والمستقبلية للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD) وممثل من مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للهجرة الدولية والتنمية أيضاً في اجتماع العمليات التشاورية الإقليمية.

جدول المحتويات

الملخّص التنفيذي	الصفحة ٤
أولاً: تحديد المشهد: العمليات التشاورية الإقليمية وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠	الصفحة ٧
ثانياً: من ليما إلى القاهرة	الصفحة ٩
ثالثاً: مساهمة العملية التشاورية لإدماج الهجرة في سياسات التنمية العالمية	الصفحة ١٣
رابعاً: التفاعل بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية	الصفحة ١٧
خامساً: دور العمليات التشاورية في حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين في سياق الهجرة الحالية	الصفحة ١٨
سادساً: دور العمليات التشاورية الإقليمية في معالجة محنة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل	الصفحة ٢١
سابعاً: دور العمليات التشاورية الإقليمية في معالجة الهجرة القسرية	الصفحة ٢٣
ثامناً: تعزيز الشراكات والتعاون بشأن الهجرة	الصفحة ٢٥
تاسعاً: الخلاصة	الصفحة ٢٧
الملحق ١. ملحق الرئيس	الصفحة ٣١
الملحق ٢	الصفحة ٣٦
الملحق ٣	الصفحة ٤١

الاجتماع العالميّ الخامس لرؤساء وأمانات العمليّات التّشاوريّة الإقليميّة بشأن الهجرة

التّحدّيات الحاليّة التي تواجه الهجرة: دعم مُتابعة نتائج الحوار رفيع المُستوى بشأن الهجرة الدوليّة والتنمية للعام *2013* وخطة التّنمية لما بعد عام *2015*

21-22 تشرين الأوّل، أكتوبر، 2015

القاهرة، مصر

ملخّص التقرير

المنظمة الدولية للهجرة

جامعة الدول العربية

إن الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء لأصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة الدولية للهجرة (IOM). إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في جميع أجزاء التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن حدودها أو تخومها.

وتلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ أن الهجرة الإنسانية والمنظمة تفيد المهاجرين والمجتمع. تعمل المنظمة الدولية للهجرة كمنظمة حكومية دولية مع شركائها في المجتمع الدولي على: المساعدة في مواجهة التحديات التشغيلية للهجرة وتعزيز فهم قضايا الهجرة وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الهجرة وإعلاء كرامة الإنسان وسعادة المهاجرين.

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة

١٧ طريق موريون

ص. ب. ١٧

١٢١١ جنيف ١٩

سويسرا

الهاتف: ٤١٢٢٧١٧٩١١١+

فاكس: ٤١٢٢٧٩٨٦١٥٠+

البريد الإلكتروني: hq@iom.int

الإنترنت: www.iom.int

© ٢٠١٥ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

جميع الحقوق محفوظة. يمنع نسخ أو تخزين في نظام استرجاع أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إن كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو مصورة أو مسجّلة أو خلاف ذلك دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

الاجتماع العالميّ الخامس
لرؤساء وأمانات العمليّات التّشاوريّة الإقليميّة
بشأن الهجرة

التّحدّيات الحاليّة التي تواجه الهجرة:
دعم مُتابعة نتائج الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدوليّة
والتنمية للعام 2013 وخطة التّنمية لما بعد عام 2015

جامعة الدول العربية

المنظمة الدولية للهجرة